مِرصَدُ الطّائِفْ

العدد الأول – تموز ٢٠٢١

دورية فكرية تُعنى بمواكبة الحياة السياسية
وترصد مدى مطابقتها والتزامها معايير الحصافة الدستورية والقانونية
وموجبات العيش المشترك

الافتتاحية: من السياسة إلى الفعل الإجرامي	حارث سليمان
من الرمادي إلى الأسود	عارف العبد
دراسة قانونية تطالب بمحاكمة رئيس الجمهورية	
عند وفاة دولة الحقوق والقانون	أنطوان قربان
مبادرة للعيش المشترك والدستور والإنقاذ الوطني	فؤاد السنيورة
مبادرة سياسية لبناء الدولة و«اليقين الوطني»	نزار عبد القادر
حوار مع الدكتور خالد قباني:	نحن في انهيار مفهوم الدولة
السيادة في الدستور اللبناني	زغلول عطية
تمهيدًا لاجتماع الفاتيكان ما يُهدد المسيحيين ولبنان: انتهاكات الدستور!	أنطوان مسرّه

مِرصَدُ الطَّائِفْ

بطاقة هوية

دورية فكرية تُعنى بمواكبة الحياة السياسية
وترصد مدى مطابقتها والتزامها معايير الحصافة الدستورية والقانونية
وموجبات العيش المشترك

– العدد الأول –

رئيس التحرير: **حارث سليمان**

مدير التحرير المسؤول: **عارف العبد**

المكاتب:

شارع عبد العزيز ـ بناية يارد
هاتف: ٣٤٥٩٤٨/ ٠٢ ـ ٣٤٥٣٣٠/ ٠١
فاكس: ٣٥١٨٤٧/ ٠١
ص. ب.: ٥٥٠٦/ ١١٣
بيروت ـ لبنان
info@arabculturalclub.com
www.arabculturalclub.com

امتياز صادر عن وزارة الإعلام رقم ٧٩/ ٢٠٢١

المحتويات

الافتتاحية: من السياسة إلى الفعل الإجرامي ٣

ـ حارث سليمان

من الرمادي إلى الأسود ٦

ـ عارف العبد

دراسة قانونية تطالب بمحاكمة رئيس الجمهورية ٧

عند وفاة دولة الحقوق والقانون ٩

ـ أنطوان قربان

مبادرة للعيش المشترك والدستور والإنقاذ الوطني ١٣

ـ فؤاد السنيورة

مبادرة سياسية لبناء الدولة و«اليقين الوطني» ٢١

ـ العميد الركن نزار عبد القادر

حوار مع الدكتور خالد قباني ٢٦

السيادة في الدستور اللبناني ٣٨

ـ زغلول عطية

تمهيدًا لاجتماع الفاتيكان ما يُهدد المسيحيين ولبنان: انتهاكات الدستور! ٤٤

ـ أنطوان مسرّه

من السياسة إلى الفعل الإجرامي

حارث سليمان*

السياسة أصلاً، وبمعناها النبيل هي إدارة الشأن العام ومصالح عموم المواطنين بالعمل على تأمين حقوقهم الأساسية في الأمن والحرية والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وتسيير المرافق والخدمات العامة وهي جهد منسّق لتطوير موارد البلاد الاقتصادية وثرواتها الوطنية، وحماية حدودها وسيادتها ومصالحها الأساسية، وصون وحدة الوطن وسلامة أراضيه، والقيادة السياسية حين تنجز هذه المهمات وتلتزم هذه الواجبات تنال ثقة القاعدة **ورضا المحكومين وقبولهم**.

ولذلك فإن تبوأ المناصب السياسية أكانت نيابة، أو وزارة، أو رئاسات سلطات دستورية كرئاسة الجمهورية أو الحكومة أو المجلس النيابي، هو **تكليف مؤقت ومشروط**، مؤقت يخضع لمهلة محددة ومنقطعة، تحدد بداية الولاية ونهايتها، ومشروطة بنجاح من يتولى المسؤولية في إنجاز العمل، الذي انتدب له، ولذلك فإن إشغال المنصب العام، هو أشبه بوديعة أو أمانة يسلّمها الشعب أو يودعها لمن ينتخبه أو يختاره لحمل المسؤولية، ويستطيع أن يسترد الوديعة متى شاء، خصوصاً عندما يفشل المسؤول في تولي مهمته وإنجازها، فيقدم استقالته ويُعفى من مهامه، فليس هناك أي حق مكرّس، لأي جهة أو شخص بأي سلطة، حين لا يتحقق الصالح العام، والولاية الدستورية لأي سلطة يقطع الفشل حبلها، وينهي أمدها خروج أداء السلطة عن الصالح العام.

أما التفويض الشعبي، لإنتاج سلطة سياسية، فترعاه وتحدده القوانين والدساتير وتقاليد الأنظمة السياسية وآليات تكوّن السلطة وتداولها وإعادة تكوينها، والالتزام بذلك ينتج قانونية السلطة ويضفي على القيادة المنتخبة **صفة الشرعية**.

بين رضا المحكومين من جهة أولى، وولاية السلطة من جهة ثانية كتكليف مؤقت بمدة محددة، ومشروط بالصالح العام، والشرعية الدستورية من جهة ثالثة، المستندة

* أكاديمي وناشط سياسي.

لالتزام بآليات شفّافة لتكوين السلطة، تكتمل أهلية السلطة لاحتكارها استعمال العنف طبقاً للقانون وليس خروجاً عليه، وتتولى الإمرة على القوات المسلحة وإدارة المرافق العامة والثروات الوطنية.

ومن البديهي أن مسألة القيادة السياسية تكتسب خطورة لا حدود لها في تقرير مصائر الشعوب ومستقبل أجيالها، ولذلك ففي المجتمعات الحديثة، القاعدة العامة أن لا إرث في السياسة، لأن المنصب ليس ملكية خاصة يتصرف صاحبها بها في حياته، ويوصي بها لأقرب أحبائه من بعده.

ويظهر جلياً أن مهمة القيادة السياسية في أي بلد، هي مهمة لا يصح أن يتولاها إلا هامات وطنية تتصف بالقيم العليا والخبرة والمعرفة. وتلتزم القوانين والدستور وتضبط خطواتها وممارساتها، طبقاً لنصوصها ومعاني حيثياتها.

فهل تنطبق السياسة وأبعادها على واقعنا اللبناني، بحيث أن سلطتنا الحاكمة تنتظم في منطق المفاهيم السياسية الواردة أعلاه، وهل يلتزم رجال السياسة بالضوابط التي تفرضها آليات الدولة الحديثة.!

في لبنان يختلط معنى السياسة في أذهان العامة، مع معاني أخرى غريبة عن معناها المحدّد أعلاه، وتتلخص بالنسبة لقسم كبير من الشعب، بكونها سعي لحيازة السلطة والتحكم في قراراتها، وممارسة النفوذ وصرفه، والقدرة على توزيع مغانم الحكم وتجيير خدمات المرافق العامة، إما لمنفعة خاصة وإثراء من السلطة وإما لتوزيعها على شبكة زبائنية من الأنصار والمحاسيب.

تلك الممارسة السياسية صنعت الكارثة وبدّدت مدخرات شعب بكامله، ودفعت لبنان إلى هاوية الانهيار والمستقبل المجهول.

لذلك، ساد ويسود في أوساط لبنانية عديدة خطاب يزدري العمل السياسي ويتنصّل من ممارساتها، ويتبدّى ذلك في بيئات عديدة تتبرأ من العمل في السياسة وتتعفف عن ممارستها، ويظهر ذلك أولاً في خطابات رجال الأعمال والفعاليات الاقتصادية، فينبري العديد من هؤلاء إلى المطالبة بفصل الاقتصاد عن السياسة، وهم يقصدون أن لا يؤثر الخلاف بين الأحزاب السياسية حول النفوذ والحصص في السلطة على قطاعات الاقتصاد ونشاطاته، وتظهر هذه الدعوة ساذجة خادعة بسبب حقيقة بسيطة أن من مهمات السلطة

وواجباتها، ومن حيث المبدأ، هي إعادة توزيع الثروة من خلال النظام الضرائبي وخدمات التعليم والاستشفاء وتقديمات الرعاية الاجتماعية. لذلك، فالخيارات الاقتصادية هي مسألة سياسية بامتياز، وممارسة السياسة تعني تنفيذ قرارات وبرامج اقتصادية، تختلف اتجاهاتها ونتائجها باختلاف أجندات الأحزاب السياسية وتوجّهاتها.

كما يتبدّى ازدراء ممارسة العمل السياسي في أوساط شبابية تتحصّن بتسمية نفسها بمنظمات مجتمع مدني أو غير حكومية، وتهتم هذه الهيئات عادة بقضايا عديدة، على سبيل المثال لا الحصر، كالحفاظ على البيئة ومناهضة الجرائم بحقها، والدفاع عن حقوق المرأة وحريتها والأسرة ، كما تهتم بالدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية في النشر والتعبير والتجمّع وتتصدى للاعتداءات على حرية الإعلام والصحافة وتناهض العنف والتعذيب... وغيرها من المجالات المختلفة.

وإذا كانت هذه المنظمات لا تخوض الانتخابات للوصول إلى السلطة بكل مستوياتها بلدية أو نيابية، وهي ليست أحزاباً سياسية بالمعنى القانوني للكلمة، لكن قضاياها التي تدافع عنها هي قضايا متصلة بخيارات سياسية وبمصالح اقتصادية بامتياز، وهي يمكن أن تلعب دور مجموعات ضغط وترشيد لأداء السلطة وتقديم خيارات بديلة، طالما أن السلطة تتجاوب مع طروحاتها، لكن عندما يتبدّى أن تحقيق غايات وقضايا المجتمع المدني لن يتحقق إلا بتغيير منظومة السلطة وأحزابها، فإن هذه الهيئات ستكون في خضم صراع سياسي يتوجّب عليها خوضه وتأمين الفوز فيه ، والصراع هذا هو عمل سياسي بامتياز أدركته منظمات NGO أو لم تعِه.

في الطور الذي وصلت إليه أزمة لبنان أصبح واضحاً أن أحزاب السلطة السياسية، تنتهك كل مقاييس السياسة بكل أبعادها؛ من ثنائية رضا المحكوم وشرعية الحاكم، إلى احترام مهل الولاية، ومشروطية انقطاعها بسبب الفشل، إلى خرق الدستور والقانون وعدم مراعاة الصالح العام، وانتقلت إلى طور إدارة اقتصاد أسود موازٍ، وصولاً إلى تهريب المخدرات وتبييض الأموال وانتهاك القانون المحلي والدولي.

وتنفرد منظومة الأحزاب اللبنانية بأسبقيتها عالمياً، لتحويل الحياة السياسة وأجهزة السلطة، من إدارة للصالح العام إلى هيكل يغطّي أفعالاً جرمية ويسهّل ارتكابها.

من الرمادي إلى الأسود

عارف العبد*

نظمت جامعة القديس يوسف طاولة مستديرة في الثالث من تشرين الأول من العام ٢٠١٩ بعنوان «دور رئيس الجمهورية في إدارة الشأن العام بعد الطائف». شارك فيها الرئيس ميشال سليمان، ووزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية آنذاك سليم جريصاتي، وحشد من الحضور.

العلامة الفارقة في الندوة كانت في الكلام الذي تقدم به المستشار والمنظر القانوني والدستوري للعماد ميشال عون أي الوزير جريصاتي، حيث تقدم بمداخلة بين فيها رأيه وموقفه من الدستور اللبناني أوضح فيها جانباً من توجه رئيس الجمهورية وفريقه للتعاطي مع هذا الدستور كاشفاً في كلامه الخلفيات النظرية والسياسية التي وقفت وتقف خلف تعاطي رئيس الجمهورية وفريقه مع الدستور والملابسات التي أدت إلى أن يصبح رئيس الجمهورية في موقع المتهم بمخالفة الدستور حسب رأي عدد كبير من القانونيين والخبراء الدستوريين في لبنان كما بينت الدراسة المُعدّة من كبار رجال القانون والدستور في لبنان (نص الدراسة المذكورة مشار إليه في هذا العدد).

جريصاتي اعتبر في كلامه أن الدستور اللبناني، الذي أُقر تحت الرعاية العربية وطُبق في ظل الوصاية السورية، احتوى على العديد من المناطق الرمادية من واجب رئيس الجمهورية التوجه نحوها بالممارسة.

وقال : «الإنجاز أخيراً أن لا تترك مساحة رمادية في الدستور يكون فيها للرئيس التزام ودور، إلا وتملأ، فيزول عنها الشحوب وخطر إلغاء النص بالتقادم abrogation par désuétude. على الرئيس أن يقدم حيث الإتاحة، والتحصين واجب في كل حين».

باختصار فإن من يطرح السؤال عن خلفيات مواقف وتصرفات رئيس الجمهورية الخارجة عن الدستور إنما سوّغها الإطار النظري الذي تحدث عنه جريصاتي وبرّر فيه للرئيس الإقدام على المخالفة تلو الأخرى والتي حولت المساحات الدستورية التي اعتبرها رمادية إلى مناطق ممارسات سوداء قاتمة تعرّض الجمهورية لمخاطر كبيرة ليس آخرها اتساع المأزق الراهن نتيجة الخلاف الذي ظهر حول طرق تشكيل الحكومة ودور رئيس الجمهورية والرئيس المكلف إزاء هذه العملية والأسلوب الذي يجب اتباعه وبدلاً من أن تكون سهلة ومرنة بالتعاون، تحولت إلى ساحة صراع لن ينتهي من دون الكثير من الأضرار الفادحة التي لن يسهل إصلاحها.

---

* إعلامي وأستاذ جامعي

تعدّد خروقات قام بها
خلال ممارسته مهامه وخروجه عن قسمه

دراسة قانونية تطالب بمحاكمة رئيس الجمهورية

اجتمعت مجموعة من أهل القانون والدستور والمجتمع المدني، من بينهم القاضي شكري صادر والشيخ ميشال خوري والمرجع الدستوري حسن الرفاعي والدكتور أنطوان مسرة والمحامي سليم المعوشي والمحامي حسان الرفاعي، حول فكرة تحديد خروقات رئيس الجمهورية للدستور وخروجه عن قسمه، وأعدّت دراسة قانونية توجهت بنتيجتها إلى اللبنانيين وإلى النواب وحضّتهم على القيام بواجبهم وِفق المادة ٦٠ من الدستور باتهام رئيس الجمهورية بخرق الدستور وإحالته إلى المحاكمة التي سيتقرّر بنتيجتها، إما كفّ يده أو أي مصير آخر.

وعدّدت الدراسة القانونية بعض خروقات رئيس الجمهورية من أبرز عناوينها: عدم توقيع مرسوم التشكيلات القضائية، التوقيع على مرسوم التجنيس، خروج الرئيس عن دوره كحكم والمطالبة بحصة وزارية تارة وبتسمية الوزراء المسيحيين وبثلث معطل وبوضع شروط ومعايير على الرئيس المكلف وذلك خلافاً للدستور، والتقاعس عن دوره في التوقيع على المرسوم ٦٤٣٣ وعدم حثّ الحكومة على تعيين موعد لإجراء الانتخابات الفرعية، والتماهي كلياً مع «حزب الله» على حساب مصالح لبنان، والسكوت عن تصرفات وزير الاقتصاد راوول نعمة بتوجيهه كتاب إلى المحقق العدلي في قضية تفجير مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار يطلب منه فيه «إلغاء الأعمال الحربية والإرهابية من دائرة الأسباب التي أدت إلى انفجار مرفأ بيروت».

وقد جاء في مقدمتها: «لأن الدولة لا تستقيم إلا بدستورها، وكذلك السلطات العامة وحدود صلاحياتها، ولأن رئيس الجمهورية وحده أقسم على الدستور وهو

مؤتمن عليه... وإزاء الحالة المأسوية التي وصلت إليها البلاد... ومع انسداد الأفق أمام اللبنانيين... وبعد النداءات العالمية وأبرزها من حاضرة الفاتيكان والبطريرك الماروني وهيئات المجتمع المدني وغيرهم... وجدت مجموعة من اللبنانيات واللبنانيين أن من واجبها لفت الانتباه إلى تجاوزات وخروق للدستور من شأنها أن تودي بلبنان ومستقبله وتغير هويته وطبيعة نظامه... وهي تناشد اللبنانيين ومن يمثلهم، خصوصاً نواب الأمة، القيام بواجبهم لأن الاستمرار في إدارة شؤون الدولة كما لو أن الأيام عادية وطبيعية يعني أخذ البلد إلى الانتحار.

ومن موقع المسؤولية الوطنية فإننا ندعو الجميع إلى توحيد الصوت لإفهام رئيس الجمهورية بأن الأمور لا يمكن أن تستمر على هذا المنوال، فهو الوحيد في الجمهورية الذي أقسم على الدستور ما يلزمه بأمور مهمة، أولها أن يكون حكماً لا فريقاً.. وهذا ما لم نره طوال العهد الحالي.

من أجل هذه الغاية، وضعنا هذا النص لعله يكون مدعاة للتفكير والتأمل والتحرك، وقد تبناه مجموعة من الشخصيات الفاعلة في الحقل العام والأكاديمي، الذين تمرسوا في الحوكمة في عهد رؤساء لبنان الأقوياء أي الذين كانوا حريصين على لبنان بماهيته ورسالته، كما تبنى النص المرجع الدستوري الأستاذ حسن الرفاعي والخبير الدستوري البروفسور أنطوان مسرة، فضلاً عن مجموعة من اللبنانيين همهم الوحيد الحفاظ على بلدهم.

أعلن عنها في ٢٩ نيسان ٢٠٢١.

نص الدراسة القانونية منشور على الموقع الإلكتروني لمرصد الطائف على الرابط:

www.marsadtaif.com
http://www.marsadtaif.com/node/158

عند وفاة دولة الحقوق والقانون

أنطوان قربان

في ٢٩ نيسان الفائت نشرت شخصيات لبنانيّة عدة دراسة دستورية معمّقة، على شكل عريضة مفتوحة، أوردت فيها نقطة تلو الأخرى أهمّ انتهاكات الدستور اللبناني التي ارتكبها ويرتكبها فخامة الرئيس ميشال عون بنظر القيّمين على هذه الدراسة. تلك الوثيقة التي يمكن أي مواطن أن يوقعها هي بمثابة لائحة اتهام تندّد بحالة غير طبيعية، حيث لم تعد سيادة الحقوق والقانون قائمة في لبنان. هذه الحالة الشاذة ليست ناتجة عن طريق تبخّر النصوص ولكن فقط عن طريق تحريف قراءتها ممّا يسمح بعدم تطبيقها المتعمد من جانب الشخص المسؤول الذي أقسم اليمين على احترامها والحفاظ عليها مهما كلّف الأمر. قائمة هذه الأفعال الجنائية طويلة. ويمكن تلخيصها بالقول إن الرئيس عون يتصرف وكأنّه تسيطر عليه قناعة تقول: أنا الدولة ـ أنا الحقوق ـ أنا القانون. من الممكن أن يكون هذا هو المعنى العميق لمفهوم «الرئيس القوي». هل نسي صاحب الفخامة أنه حلف اليمين وأدّى القسم على الدستور ليس كي يجتهد بتفسيره وفقًا لمصلحته السياسية الخاصة، ولكن لتطبيق النص الدستوري حرفيّاً دون تردّد ودون أيّ مماطلة. بحكم قسمه وولايته التي أوكلها إليه الشعب اللبناني منبع كل السلطات، لا يملك الرئيس الحق في تفسير نصّ الدستور بل مهمّته السامية تفرض عليه تطبيقه دون اللجوء إلى الاجتهاد. وهذا ما ينطبق أيضاً على مستشاريه مهما علا شأنهم وكفاءتهم. لا يملك أحد من أهل السلطة التنفيذيّة أي صفة بحكم مهمّته تسمح له بالانخراط في الاجتهاد أو التصرّف وفقاً لآرائه في النصّ الدستوري. مفهوم «الرأي» يحتلّ أدنى مرتبة من مرتبات فئات الفكر للعقل البشري.

من البديهي أن نقول بأن نصّ الدستور ليس حقيقة مطلقة بمثابة نصوص الكتب المقدّسة كالقرآن الكريم والتوراة والأناجيل. ولكنه المعيار الأعلى والأسمى في مجتمع

الوطن الواحد. هو معيار المعايير والأعراف والقوانين. الدستور ليس حقيقة سامية منزلة كرسالة سماويّة، لكنه رأس الهرم في الحيّز العام. هو المصدر الأوّل والمرجع المطلق. هو مبدأ أساسي ومصدر أوّل يشكّل حجر الزاوية لكامل صرح الدولة ونظامها القانوني. النص الدستوري يفرض ذاته بذاته وليس بفعل أيّ اجتهاد. ومن غير الطبيعي أن يتحوّل النصّ الدستوري إلى موضوع نقاش وسجال وتفسير من جانب أولئك الذين تتمثل مهمتهم في تطبيقه. هذا مظهر من مظاهر الشواذ في إدارة الشأن العام والحفاظ على حقوق المواطن. هناك بعض الدول ليس لديها دستور مكتوب ولكنها تعمل بفعل قوانين عامة تؤدي نفس الوظيفة. رئيس الجمهورية ليس طاغية مستبدًا حيث إرادته الشخصيّة تتمتّع بشكل تعسّفي بمرتبة القانون. هو رئيس الدولة. سلطته لا تنبع من شخصه ولكن من مهمّاته وواجباته وصلاحياته الموصوفة بدقّة وعناية في الدستور. لذلك هو ليس مثل قاض من القضاة الجالسين يمكنه، كرئيس محكمة، تفسير نصّ المواد القانونيّة لإصدار حكم باسم الشعب اللبناني من أجل تحقيق العدالة. فلذلك ولأنّه مبدأ ومصدر أوّل، يتمتّع الدستور بشيء من القدسيّة تعطيه صفة مطلقة بالرغم من أنّه من الممكن تعديله حسب أصول صارمة وفقاً للقانون. الدول التي تحترم نفسها لا تعدّل دساتيرها من أجل تحقيق أهداف سياسية دنيئة كما حصل مراراً في لبنان ولكن من أجل تحصين حقوق المواطن وتطوير حسن الخير المشترك في هذه الدولة. ولكن عندما يسمح الوصي على الدستور لنفسه، ومن جانب واحد، بأن يكون له رأي في مهمة وصايته هذه فإن هكذا سلوك تعسّفي يدعى «الخيانة العظمى» كما يحدّد هذا المفهوم العلاّمة الدستوري الكبير Maurice Duverger بأنها «جريمة سياسية تتمثّل في إساءة استخدام الشخص لمنصبه من أجل عمل مخالف للدستور» أو العلاّمة Georges Vedel بكونها «خرقًا سياسيًا لالتزامات المنصب». هذه هي بالضبط النقطة المحوريّة التي أراد إبرازها وتسليط الضوء عليها العلماء الدستوريّون الذين أجروا الدراسة المعنيّة.

تأتي لائحة الاتهام هذه بعد المشهد السريالي الذي شاهدنا فيه قاضياً يتمرّد على القانون. رأينا على شاشات التلفاز كيف انتهكت المدّعية العامة غادة عون القوانين التي من المفترض أن تطبقها بفضل استخدام إكراه سيف العدالة. تجاهلت القاضية عون قرار

رؤسائها سحب ملفّ قضيّة وتوكيل قاض آخر به من جسم النيابة العامة الواحد. فضلت التمرّد والعمل خارج إطار الإجـراءات المعترف والمعمول بها. بحجة مداهمة وكر فساد لشركة صيرفة، فضّلت استخدام الاعتداء على أملاك خاصة لهذه الشركة في إطار همروجة شعبويّة وسط صراخ وهتاف حشد غاضب يصفّق لها. رأيناها كيف داست على القانون واستباحت أبواب ملكيّة خاصة بمساعدة جمهور من المناصرين يتقدّمهم «حدّاد إفرنجي» أجبرته السيّدة عون على خلع الأبواب الحديدية. ومن ثمّ خرجت إلى شرفة الشقّة منتصرة وحيّت بابتهاج جمهور المناصرين المحتشد. وبدلاً من ضمان تماسك الهيئة الهرمية الصارمة لسلطة القضاء الواقف، لم تجد وزيرة العدل المستقيلة شيئًا أفضل من الالتزام بحياد غريب. فقرّرت النأي بنفسها وفضّلت أن تلجأ إلى موقف وسطي محايد اختزل الفضيحة، إن لم نقل الجنحة أو الجرم، إلى مجرّد اختلاف شخصي وسجال بين قاضيين في مرتبتين مختلفتين من جسم هرم النيابة العامة: المدعية العامة غادة عون ورئيسها الهرمي غسان عويدات من محكمة التمييز.

من الواضح أنه قد تمّ اغتيال لبنان نهائيّاً كدولة الحقوق والقانون بعد أن استبيحت سيادته وتمّ تدمير مؤسساته الإنتاجية والتربوية والاقتصادية والمالية كما قطاعه المصرفي. وهكذا جرائم أرتكبها المسؤولون الذين أوكلهم الشعب بضمان الامتثال والاحتكام إلى القانون.. لذلك، الوضع اليوم هو خطير جدّاً حيث لم يعد لأي سلطة إمكانيّة الحفاظ والدفاع عن حقوق المواطن الأساسيّة كالحرّيات والملكيّة الخاصة، ناهيك عن تشويه صورة اللبناني التي كانت موضع إعجاب من قبل العالم أجمع. العدالة ذاتها أصبحت سلاحاً يخدم الجريمة إذ لا شيء بعد اليوم يردع القضاء أن يعتدي على الناس. هذا ما جرفت إليه الشعبويّة البغيضة والمبتذلة. **منذ القدم عرفت مدينة بيروت بأنها «أمّ الشرائع» وحارسة دستور الأمبراطوريّة الرومانية حسب قرار الأمبراطور يوستينيانوس قيصر. أمّا اليوم وفي ظلّ هذا العهد تحوّلت بيروت العريقة إلى وكر للعدالة المضادة لأنها ابتذال شعبوي. هكذا عدالة خارجة عن القانون كانت تمارس في الصين في ظلّ ديكتاتوريّة «عصابة الأربعة»**.

لم ينس التاريخ هذه الفترة والسيرة الملحميّة للإمبراطورة الحمراء جيان كينغ زوجة الزعيم ماو تسي تونغ التي ذكّرتنا بها إنجازات القاضية غادة عون الأخيرة.

وهكذا يجبرنا القيّمون على الجمهورية اللبنانيّة على إجراء تشخيص مخيف لحالة البلد البائسة: لم يعد الحقّ والقانون المرجع المعياري للعدالة وسلطتها القضائية المستقلة. علاوة على ذلك، لم يعد الدستور نفسه يشكّل المعيار الأعلى في الحياة السياسية. لقد أصبح الدستور مجرّد نصّ خال من المعنى أو بالأحرى معناه هو عمليّة تفسير آنيّة وتعسّفية ناتجة عن الرأي الشخصي للمؤتمنين على حراسته. لم يعد هناك أي معيار موضوعي خارج قوّة الأمر الواقع التي يتميّز بها هؤلاء أو يفرضوها بالإكراه. وهكذا نحن في حالة مرضيّة حيث لا يستمدّ المسؤول الأوّل في الدولة سلطته من النصّ الدستوري الذي هو مجبر أن ينفّذه ولكن فقط من قدرته، بفضل خداع المناورات السياسية، على فرض إرادته التعسفية من خلال الاستهزاء بالمعايير الدستورية للشعب اللبناني والتي لا تعجبه أو تخدم مصلحته الفئويّة.

لقد أصبح لبنان في أحسن الأحوال «كيان اللاّـدولة».

نشرت في النهار ٢٠٢١/٥/١١

فؤاد السنيورة:
مبادرة للعيش المشترك والدستور والإنقاذ الوطني

مقدمة

وصف الرئيس فؤاد السنيورة المشهد اللبناني الراهن بحالة من اللايقين الوطني غير مبسوقة، حتى في أيام الحروب الداخلية، وبالتزامن مع انهيارات كارثية اقتصادياً ومالياً ونقدياً ومعيشياً وصحياً ومؤسساتياً، زادها تفاقماً «الاستقصاء القائم في تشكيل حكومة جديدة» مما ينذر بفوضى اجتماعية عارمة وانهيار شامل.

ورأى الرئيس السنيورة في مقاربة حملت عنوان «مبادرة للعيش المشترك والدستور والإنقاذ الوطني» أن حالة اللايقين تتمثل باهتزاز المرجعية الناظمة لحياة اللبنانيين في وطن ودولة، أي وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) والدستور.

ولفت الرئيس السنيورة إلى أن أخطر ما في الوضع الراهن هو عجزُ القوى السياسية عن المبادرة في تحديد وجهةٍ إنقاذية وطنية، ورأى أنَّ المبادرة من أماكن أخرى ضروريةٌ وممكنة، لأنَّ الانتظار أخذ يُغري بعضَ الأطراف بتمرير اقتراحٍ انقلابي معلن على طبيعة النظام السياسي وصيغة العيش المشترك (دعوةُ رئيس التيار الوطني الحرّ الأخيرة، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة – على ما يبدو – عن شريكه الدائم والثابت حزب الله في السعي لتغيير النظام)، وهي ممكنة لأننا على معرفةٍ ويقين بوفرة الكفاءات الوطنية التي استخلصت دروس التجارب المريرة.

وفي ما يلي نص المبادرة التي أطلقها الرئيس السنيورة بعنوان: «مبادرة للعيش المشترك والدستور والإنقاذ الوطني»

تسيطر على المشهد اللبناني الراهن، لاسيما في السنة الأخيرة، وبالأخصّ مع الاستعصاء القائم في تشكيل حكومة جديدة- تسيطر حالةٌ من «اللايقين الوطني» غير مسبوقة حتى في أيام الحروب الداخلية. وهذا في ظلّ انعدامِ ثقةٍ وتدافُعٍ شرس بين المكوّنات السياسية الطائفية، وبالتزامُن مع انهيارات كارثية اقتصادياً ومالياً ونقدياً ومعيشياً وصحياً ومؤسساتياً تُنذر بفوضى اجتماعية عارمة وانهيار شامل، وفيما تعيش المنطقة من حولنا سُيولة جيوسياسية شبيهةً بأوائل القرن الماضي.

يتمثَّل هذا اللايقين الوطني غير المسبوق في اهتزاز- أو حتى تراجع- المرجعيَّة الناظمة لحياة اللبنانيين في وطنٍ ودولة (وثيقة الوفاق الوطني اللبناني [اتفاق الطائف] والدستور) لدى غالبية القوى السياسية الفاعلة في المشهد اللبناني. فهذه القوى فريقان سياسيان كبيران:

- فريقٌ رافضٌ لاتفاق الطائف والدستور منذ البداية، وناشطٌ في تقويضهما على مدى ثلاثين سنة، بمؤازرة وصايتين خارجيتين، متعاقبتين ومتداخلتين، سورية وإيرانية؛ واللتين لطالما عملتا على تعطيل استكمال وحسن تطبيقهما. وهو الفريق الذي عُرف بفريق ٨ آذار، الذي وبالرغم مع ما يعتوره من خلافات كامنة لا يزال فريقاً واحداً حتى اليوم، ومقطوراً إلى عربة «حزب الله».

- وفريقٌ تبنَّى اتفاق الطائف والدستور من البداية، ولكنه تدرَّج ووفق سياسة ممنهجة في التخلّي عنهما عملياً، ولاسيما اعتباراً من اتفاق الدوحة ٢٠٠٨، وبالأخصّ منذ التسوية الرئاسية عام ٢٠١٦. وهو عرف بفريق ١٤ آذار الذي لم يعد فريقاً واحداً بل أجزاء متباينة، تحت وطأة قوى الأمر الواقع في لبنان والمنطقة. وهنا يكون علينا أن لا نتناسى النضالات الهائلة لهذا الفريق والشهداء الذين سقطوا من أجل الحفاظ على السلم الأهلي والدولة الواحدة، والتي تكسرت فيها النصال على النصال.

- يُضاف إلى ما تقدَّم- لناحية هِجران مرجعية الطائف والدستور- أنَّ جيل الشباب اللبناني لم يتمكَّن من استدخال هذه المرجعية في وعيه وحياته العامة. وذلك لسببٍ كافٍ وبسيط هو أنَّ هذا الجيل لم يشهد أيَّ إعمالٍ مستقيم لتلك المرجعية في الدولة والحياة

العامة، ما أحدث منطقة فراغٍ في ذاكرته. كلُّ ما شاهده تدبيراتٌ وتلفيقاتٌ ومراكمات أفضت إلى ما يَحيق به من أوضاعٍ كارثية، فخرج إلى الشارع غاضباً ورافضاً، ولكنْ من دون «بوصلةٍ» أو دليل، الأمرُ الذي جعله مشتَّتاً ونَهْباً لكلّ أنواع التدخُّل المُريب في حركته المشروعة والمحقَّة.

١ ـ نرى أنَّ تغييب مرجعية الطائف والدستور أعاد بقوة إلى واجهة العمل السياسي قاعدةً رديئة تحكَّمت بالتاريخ اللبناني على مدى عقود، وكانت في أساس وَهَن الدولة المقيم، كما شكَّلت عائقاً صلباً أمام تنامي الحِسّ الوطني الجامع والموحَّد. تلك القاعدة تقوم على الآليَّة التالية: أنْ يخوض كلُّ حزب طائفي، يستشعر في نفسه فائضَ القوة والطموح، معركتين: معركةً طاحنة داخلَ طائفته ليفرضَ نفسَه ممثلاً أوحَد لها ـ وبطبيعة الحال بعد اختزال الحزب في زعيمه «المفدَّى»ـ ثم يخوض معركةً طاحنة أو معارك في وجه الطوائف الأخرى ليعيّن حصة طائفته (= حصَّتَه) في الدولة. ولقد اتَّخذت هذه القاعدةُ مؤخَّراً تسميةً مبتكرة هي «ائتلافُ الأقوياء المتغلِّبين في طوائفهم والمذاهب»، لاسيما بعد أن قدَّم كبيرُ الأحزاب الطائفية نموذجاً غضنفرياً يُحتذَى، بفضل نجاحه المهول في هذا المجال.

٢ ـ لعلَّ أخطر ما في الوضع الراهن هو عجزُ القوى السياسية المتصدّرة للمشهد عن المبادرة في تحديد وجهةٍ إنقاذية وطنية (أي عامة)، بدلاً من انشغال كل فريق بالمحافظة على رأسه، في انتظار ما ستُفضي إليه لعبةُ الأمم في المنطقة للتكيُّف طوعاً أو كرهاً مع نتائجها. إلاّ أنّه وبدلاً من الاستسلام للأمر الواقع، نرى أنَّ المبادرة «من أماكن أخرى» ضروريةٌ وممكنة:

فهي ضرورية، لأنَّ الانتظار لن يفيدَ أحداً، حتى لو ظنَّ أنه عارفٌ باتّجاه الرياح وطالع الأبراج، بل سيجعل من الجميع حُطاماً على دَرْب الفِيَلة، كبارِها وصغارِها. وهي ضروريةٌ خصوصاً لأنَّ المرَض (الانهيارات المتسارعة) ليس من النوع الذي يُمهِل المريض، ولا طِبَّ خارجياً له. كذلك، فإنّ الانتظار، مع التّشلُّع القائم في الداخل اللبناني، أخذ يُغري بعضَ الأطراف بتمرير اقتراحٍ انقلابي معلن على طبيعة النظام السياسي اللبناني وصيغة العيش المشترك في هذا التصدّع المُعتَبر «ضائعاً» (دعـوةُ رئيس التيار الوطني الحرّ

الأخيرة، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة- على ما يبدو- عن شريكه الدائم والثابت حزب الله في السعي لتغيير النظام).

إنّ المبادرةُ من أماكن أخرى ممكنة، لأننا على معرفةٍ ويقين بوفرة الكفاءات الوطنية التي استخلصت دروس التجارب المريرة، ورفضت الانسحاب من الهمّ الوطني- الأخلاقي، أكانت هذه الكفاءات مستقلَّةً أصلاً ودائماً، أو مازالت داخلَ أُطرها الحزبية التقليدية لسببٍ أو لآخر، ولكنها ترفض الانحباس داخلَ شَرْنقاتٍ وضعتْ قياداتُ الأحزاب نفسَها فيها أو دُفِعتْ إليها. إنَّ مقاربتنا أو مبادرتنا هذه لا تنطلق من تمييزٍ مسبَق بين أحزابٍ وطوائفَ وقطاعات وأمزجةٍ أهليَّة سائدة في هذا الجانب أو ذاك، وإنما تقوم على التمييز في كل هذه المستويات بين مَنْ استخلصوا الدروس وعقدوا العزمَ على التلاقي، وبين مَنْ لم يستخلصوا بعدُ أو لم يعقدوا العزم. هي ليست مبادرةً في وجه أحزابٍ وكيانات سياسية، وإنما في وجهِ «مراوحةٍ قاتلة».

٣- نرى أنَّ أيَّ حِراكٍ إنقاذي في هذا الوقت لا بدَّ له من مرجعيةٍ مفهومية ودليلِ عمل، وإلا ضاعَ في مسالك التجاذبات والمكايدات القائمة، والمحمولةِ على رهاناتٍ طائشة، وسطَ نزاعاتٍ إقليمية ودولية محتدمة، من شأنها أن تجعل المراهنين اللبنانيين- على اختلاف اتجاهاتهم- بيادقَ صغيرةً على رُقعةِ أجنداتها. إنه وقتُ الخيارات الوطنية الكبرى والجامعة، وليس وقتاً لحماية رأسٍ من هنا أو هناك تورَّط في رهانٍ زيَّنه له طيشُه أو أزمته الذاتية. ذلك أن لبنان يكون بجميع بَنيه أو لا يكون، ولجميع بَنيه أو لا يكون. ولهذه الغاية فإننا لا نجدُ بديلاً عن اتفاق الطائف والدستور، مرجعيةً ودليلَ عمل، لا بل نعتبرهما المرجعيةَ الأنسب لاستقرار لبنان ومعافاته على طريق السيادة والاستقلال وصَوْنِ العيش المشترك، في «وطنٍ نهائي لجميع أبنائه، عربيِّ الهويَّةِ والانتماء»، وفي دولةٍ مطابقةٍ لمجتمعها، لا دولةِ الغَلَبة على مجتمعها، كما هي الحال في دول الأنظمة الكليانية التوتاليتارية.

إلى ذلك نعتبر أنَّ الأزمات القائمة والمتناسلة منذ عقود ليست ناجمةً عن أزمة نظامٍ سياسيّ ثبتَ فشلُه أو قُصورُه بالتجربة- كما يزعم البعض، وإنما هي أزمةُ إداراتٍ سياسية لم تكن في مستوى تسوية الطائف التاريخية، كما أنها هجرتْ هذه المرجعيَّة إلى

ترتيباتٍ وتدبيرات ومشاريع أعراف لمصلحة الوصايات الخارجية وعلى قياس أدواتها الداخلية. وفي هذا السياق الانحرافي ضاعَ كثيرٌ من الإرادات الوطنية الطيّبة، وسقط كثيرٌ من الشهداء الأعلام، فضلاً عن خسارة المواطنين اللبنانيين لفُرَصِ تحسين عيشهم وعيشِ أبنائهم في وطنٍ ودولة.

٤ـ إنّ نظرتنا إلى مرجعية الطائف والدستور تختلف تماماً عن تلك النظرة القائلة بأن تسوية الطائف كانت «ضروريةً ومؤقتة ولوقْفِ الحرب الداخلية لا أكثر». على العكس من ذلك، نعتقد أنَّ اتفاق الطائف كان تسويةً تاريخية، واقعيَّة ومنْصِفة ومتوازنة، بالإضافة إلى أنها صحَّحت عدداً من الانطباعات والسلوكيات الخاطئة التي اعتَوَرتْ التجربة اللبنانية في مدى قرنٍ من الزمان. لذلك نرى أنها تمتلك مقوّمات الـدوام الاستراتيجي. وبطبيعة الحال من دون الوقوع في تقديس الصَّنميات أو في الاستخفاف بالعقود الاستراتيجية. فالدوام الاستراتيجي لا يعني الجمود، بل يخضع للمساءلة، إنما في ضوء التجربة والاختبار، كما أنَّ المساءلة لا يجوز أن تقوم بناءً على أهواء فئوية أو موازين قوة متغيّرة. ذلك أن لبنان يقوم على قوَّة التوازُن لا على موازين القوى:

في طليعة ما صحّحه اتفاق الطائف ذاك الانطباع الخاطئ والسائد لدى اللبنانيين حول طبيعة العقد الوطني. فلقد طالما اعتقد اللبنانيون أنّ العقد الوطني الذي قامت عليه حياتُهم المشتركة إنما كان اتفاقاً بين طوائفهم المختلفة، فأنتج بالتالي ـ أي بصورةٍ عَرَضيَّة ـ عيشاً مشتركاً. إنَّ الدولة الناشئة عن مثل هذا العقد الطوائفي لا يمكنها إلاّ أن تكون دولةً طائفية، تقوم على توزيع السلطات بين الطوائف. وما نشهده منذ عقود، لاسيما في الآونة الأخيرة، خيرُ دليلٍ على النتائج الكارثية لمثل هذا الانطباع Perception وما ترتَّب عليه من سلوكيات سياسية في الحكم والمجتمع، أشرنا سابقاً إلى أبرزها (معركة تمثيل الطائفة، ثم معركة تعيين حصَّتها في الدولة). والحقيقة أن ميثاق ١٩٤٣، الذي غالباً ما يُستخدم قرينةً على وجود اتفاق بين الطوائف، لم يؤسِّس عقداً وطنياً بين اللبنانيين، وإنما أعاد التشديد آنذاك على ضرورة «بقائهم معاً» في لحظةٍ حرجة، جرَّاءَ انقسامهم بين مَن يريدون استمرار الانتداب الفرنسي ومَن يطالبون بالاتّحاد مع سوريا. إنَّ العقد الوطني

بين اللبنانيين قائمٌ إذاً على «عيش مشترك» غير ناجم عن الاتفاق بين طوائفهم المختلفة، بل جاء نتيجةَ استحالةِ أن تبقى كلُّ طائفةٍ في نطاق «عيشها الخاص». وهذه الاستحالة ذاتُها هي التي أكّدت على العيش المشترك، الذي بدأ اللبنانيون بإدراك حقيقته وأهميته بعد أن اختبروا أثناء حروبهم الطويلة (١٩٧٥ـ١٩٩٠) التجربة المريرة «للاعيش معاً»، وهي أنّ لبنان لا يستطيع أن يتماثل أو يتماهى مع واحدٍ من مكوّناته الطائفية. صحيحٌ أنَّ لكلِ طائفةٍ خصائصها، أما الوطن ودولته فلا يمكن اختزالهُما في واحدة منها، كما أنهما لا يشكّلان حاصلَ جمعٍ حسابيّ للطوائف.

على أساس تصحيح مفهوم العقد الوطني، انفرد الدستور اللبناني من بين الدساتير الديمقراطية في العالم بعبارة «لا شرعية لأي سلطةٍ تناقض ميثاق العيش المشترك»، علاوةً على العبارة الديمقراطية التقليدية «الشعب مصدر السلطات»، كما لاحظ الفقيه الدستوري ادمون ربّاط. وثمة عبارةٌ أخرى متَّصلةٌ بهذا المفهوم الطبيعي والواقعي للعقد الوطني اللبناني هي «لا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين» خلافاً للعقود الفدرالية أو الكونفدرالية في دولٍ أخرى.

إلى ذلك، وربطاً بمفهوم العقد الوطني، استطاع اتفاقُ الطائف أن يتجاوزَ خلافاً تاريخياً بين اللبنانيين، مُعلناً أو مضمراً، حولَ هويَّة لبنان وانتمائه، فأثبت في مقدمة الدستور أنه «وطنٌ نهائيٌّ لجميع أبنائه (مطلبٌ مسيحيٌّ تاريخي)، عربيُّ الهوية والانتماء (مطلبٌ إسلامي تاريخي)». وبذلك أصبحت الهويةُ رضائيةً جامعة، لا تُجيزُ التوقُّفَ عند أحدِ شطريها والاكتفاء به، فضلاً عن كونها توفّر مصلحةَ لبنان في محيطه الطبيعي.

يضع اتفاقُ الطائف حداً للمنطق القائم على رعايةِ توازنٍ هشّ بين الأوزان والأحجام الطائفية. وذلك بإلغائه المعيار العددي الديموغرافي الذي طالما استُخدم سلاحاً في الصراع الطائفي، وبإقراره المناصفة على صعيد تمثيل المسيحيين والمسلمين في السلطة وفي مواقع الفئة الأولى من الإدارة العامة. هذه المناصفة لا تعني تكريس «تقاسم» السلطة في ما بين الطوائف، بل ترمي في مرحلةٍ أولى وإلى تهدئة نفوس الطوائف بعد الحرب، من خلال تمثيلها الرمزي في السلطة. وهذا الأمر يُتيح في مرحلة ثانية إلغاء القيد الطائفي المعوّق لعمل الدولة والمضرّ بالعيش المشترك. وذلك بإنشاء «مجلس

الشيوخ» الذي تتمثَّل فيه الطوائف بصفتها هذه، والـذي ينحصر اهتمامه وقـرارُه في القضايا الكبرى المتعلّقة بالعيش المشترك. إنّ فكرة المرحلية أو الانتقالية في تطبيق اتفاق الطائف يدركها كلُّ من عملوا في التحضير لهذا الاتفاق وكانوا على صلةٍ بصياغة نصّه. والحال أن التطبيق الكيفي والاعتباطي، في كنف الوصاية، لم يساهم في تهدئة النفوس بل زادها قلقاً. أكثر من ذلك، استخدمت الوصاية شعار إلغاء الطائفية السياسية «الآن وفوراً» كلما أرادت ابتزاز المسيحيين. في المقابل أدركت قياداتٌ إسلامية رشيدة حساسية الموقف، من أمثال الرئيس رفيق الحريري والإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين، وذهبت إلى القول بتأجيل إلغاء الطائفية السياسية إلى أمدٍ له مدىً ونهاية، إدراكاً منها أنَّ التطبيق السليم بما يفي بالغرض (تهدئة النفوس) غير متيسّر في ظلّ الوصاية والهيمنة الخارجية.

ومن خلال إلغائه المعيار العددي الديموغرافي، يضع اتفاق الطائف حداً لمفهوم الأقليات اللبنانية المتجاورة، ويُتيح إمكاناتٍ هائلة لتفاعلها بصورة أفضل. إذ تصبح كل طائفة جزءاً عضوياً من «أكثرية ذات طبيعة تعددية» هي مجموع اللبنانيين، وغير قابلة للاختزال في أحد مكوّناتها. وبذلك لا يعود اللبنانيون مجموعة كيانات، بل كياناً واحداً. وهذا الكيان الواحد لا يقوم على إلغاء التنوّع وفرض الانصهار القسري، بل يقوم على الاعتراف بالتنوّع ضمن الوحدة وفي احترامه والمحافظة عليه.

وبكسره المنطق الأقلّوي يحرّر اتفاق الطائف اللبنانيين من «عقدة الخوف من الآخر» التي تقع في صلب كل السياسات الطائفية. وبذلك لا يعود الآخر خصماً يجب مواجهته باستمرار، لأنه يشكّل خطراً وجودياً دائماً على الـذات، بل يصبح عنصراً مكمّلاً وضرورياً للذات. إن هاجس الديموغرافيا لدى المسيحيين والـدروز، وعقدة الاضطهاد التاريخي لدى الشيعة، وعقدة الكبت لدى السنَّة- لشعورهم بأنهم أكثرية في العالم العربي وواحـدة من أقلّيات ها هنا- كلُّ تلك العقد المعلومة والأخـرى الغائرة لا تعود، من هذا المنظور الجديد، المحرّكَ الرئيس للتاريخ اللبناني، حيث كانت كل طائفة تحاول أن تضع يدها على الدولة، أو على قسم منها، بذريعة توفير «ضمانات» لوجودها.

ومن خلال التزام هذا العقد الاجتماعي/ السياسي القائم على العيش المشترك، ينتقل اللبناني من وضعيَّة «عضو في جماعة طائفية» إلى وضعيَّة «مواطن في دولة العيش المشترك». إنّ هذا الائتلاف الطوعي لا يدعو اللبنانيين إلى التخلّي عن انتماءاتهم الخاصة، أكانت طائفيةً أو ثقافية أو مناطقية أو غير ذلك، ولا عن انفتاحهم على عوالم مختلفة، أكانت عربية أو إسلامية أو غربية. على العكس من ذلك، فإن هذه الانتماءات المتنوعة مدعوَّةٌ لإغناء عيشهم المشترك بصورة متواصلة. إنها مساهمةُ كلٍ منهم في المشروع الكبير لبناء الدولة اللبنانية.

بذلك يمكن التأكيد على أهمية وسموّ العمل الوطني اللبناني الذي يتحقق بنتيجته نهوض لبنان بوصفه رسالة وقيمة حضارية وثقافية ووطنية يجتمع من حولها اللبنانيون ليُعززوا جهودهم من أجل إعادة الاعتبار لدولتهم القادرة والعادلة بقرارها الحر المستقل وسلطتها الحصرية والوحيدة على كامل أراضيها والمصممة على تحييد لبنان وبشكل إيجابي عن كل الصراعات والمحاور الإقليمية والدولية، كما جاء في مبادرة غبطة البطريرك مار بشارة بطرس الراعي.

بتلك المعاني وغيرها يكون اتفاق الطائف قد مهَّد الطريق لزمنٍ لبناني جديد وحَدَاثي.

نعتقد مجدَّداً أنَّ أصلَ الأزمات الراهنة التي يتخبَّط فيها لبنان لا يعود إلى خلافٍ حول تفصيلات واجتهادات، وإنما يعود إلى افتراقٍ، أو بوادر افتراق، بين خيارين:

ـ خيار الطائف، المنسجم مع تكوين لبنان ومعناه ودوره، والذي لم يحظَ بأية فرصة حقيقية للتطبيق وللإنجاز حتى الآن.

ـ وبين تطلُّعاتٍ أخرى من خارج العقد الوطني الحقيقي، تراهن على موازين قوى متحركة في الداخل والخارج. وهي بذلك مشاريعُ غَلَبة أو غُربةٍ لا يحتملها لبنان.

استناداً إلى هذا الفهم لوثيقة الوفاق الوطني والدستور، وهو فهمٌ واقعي وإيجابي ومنصف لتجارب عيش اللبنانيين معاً لقرنٍ من الزمان، يستحق أن يكون مبادرةً جامعةً للإنقاذ الوطني وسط الانهيار الذي يتهدد إنجازات اللبنانيين، كما يتهدد وطنهم ودولتهم وموقعهم في المنطقة والعالم.

مبادرة سياسية لبناء الدولة و«اليقين الوطني»

العميد الركن نزار عبد القادر

قرأت مقالة للرئيس فؤاد السنيورة، نشرت في صحيفة «اللواء» بعنوان «مبادرة للعيش المشترك والدستور والإنقاذ الوطني»، عبّر فيها عن نظرة ثاقبة وواقعية سياسية، يشهد له بها، عن رؤيته للأوضاع السياسية ولسوء الأداء الحاصل في فهم الدستور وتطبيق اتفاق الطائف، وبدأ الرئيس السنيورة مقالته بالقول: تسيطر على المشهد اللبناني الراهن، لا سيما في السنة الخيرة، وبالأخص مع الاستقصاء القائم في تشكيل حكومة جديدة ـ تسيطر حالة من «اللايقين الوطني» غير مسبوقة حتى في أيام الحروب الداخلية. وهذا في ظل انعدام وتدافع شرس بين المكونات السياسية الطائفية، وبالتزامن مع انهيارات كارثية اقتصادياً ومالياً ونقدياً ومعيشياً ومؤسساتياً تنذر بفوضى اجتماعية عارمة وانهيار شامل.

نعم دولة الرئيس لقد أصبت بربطك المأساة التي يواجهها لبنان الدولة والوطن بحالة «اللايقين الوطني»، والتي شكلت عبر العهود، ومنذ الاستقلال إلى اليوم مصدر كل الأزمات التي تتالت وتناسلت، وتسببت بكل الاهتزازات السياسية وما نتج عنها من تصدعات أمنية وحروب داخلية.

بدأت حالة «اللايقين الوطني» في العهد الاستقلالي الأوّل، في زمن الرئيس بشارة الخوري والذي تكرّست خلاله سياسة الإقطاعيات السياسية العائلية، والتي لم تسعَ لتوحيد الوطن وبناء دولة الاستقلال التي من المفترض أن تزرع بذور الوطنية والوحدة في نفوس المواطنين، وتحقق العدالة والمساواة بينهم، بل قبلت وشجعت على أن لا يتعدى حيّز لبنان الجغرافي المستقل على بيروت وجبل لبنان. ورأى العهد الأوّل بأن

الأولوية تبقى للتحالفات العائلية في تقاسم السلطة والنفوذ وتحقيق المكاسب الآنية على حساب دور الدولة الجامعة والقادرة والعادلة. وأدت حالة «اللايقين الوطني» إلى اهتزازات سياسية وتحركات شعبية ضد الرئيس بشارة الخوري، والتي انتهت باستقالته، وتعيين حكومة انتقالية برئاسة قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب.

لم يكن أداء عهد كميل شمعون على الصعيد الوطني والسياسي بأفضل من العهد الـذي سبقه بالرغم من الأداء الاقتصادي المتميز، مع توسيع ورشـة التجهيز وبناء المؤسسات والبنى التحتية، فقد اعتمد الرئيس شمعون خيارات سياسية دون إعادة الاهتمام اللازم لتكوين وصيانة «اليقين الوطني» سواء من أجل مراعاة التوازنات السياسية الداخلية أو من الحفاظ على لبنان كعضو عامل وفاعل في محيطه العربي. وأدت حالة «اللايقين الوطني» على المستويين الداخلي والعربي إلى اندلاع ثورة ١٩٥٨.

جـاء عهد الرئيس فـؤاد شهاب وإدراكـه العميق لضرورة العمل على بناء دولة مؤسسات حديثة تعمل لصالح كل اللبنانيين، في ظل خيارات سياسية تؤمن التوازن الوطني وفي علاقات لبنان العربية والدولية. لكن سرعان ما برزت قوى سياسية معارضة لمشروع الدولة، لتعيد حالة «اللايقين الوطني» التي سعى فؤاد شهاب إلى التخلص منها من خلال مؤسسات الدولة الحديثة التي أنشأها. أدى الحلف السياسي في النهاية إلى رفض شهاب للتجديد لولايته، وبالتالي العودة إلى التجاذبات السياسية من أجل استعادة روح ونفس الاقطاع السياسي إلى الحكم. وشكلت السنوات الأولـى لعهد الرئيس شارل حلو امتداداً للعهد الشهابي وذلك بسبب النفوذ الذي تمتع به المكتب الثاني في قيادة الجيش. لكن أدّت التطورات التي نتجت عن نكسة حرب ١٩٦٧ إلى الدخول الفلسطيني المسلح إلى لبنان، ومواجهة أزمة تشكيل الحكومة والتي دامت لأشهر عديدة، حيث انتهت بعد توقيع اتفاق القاهرة. في الواقع مثلت أزمة تشكيل الحكومة في عهد الجمهورية الأولى، التي كان يتمتع فيها رئيس الجمهورية بسلطات مطلقة، الخلل العميق والمتآكل لدى الطبقة السياسية في مفهومي الوطن والسلطة. اختلف اللبنانيون في ما بينهم حول الحفاظ على وطنهم أو استعادة الوطن السليب في فلسطين، كما عطّلوا آليات تشكيل حكومة قادرة على إدارة الشأن العام وتحقيق مصلحة النّاس وتأمين

الاستقرار العام. وشكلت هذا الوضع السياسي المترهل حالة «اللايقين الوطني» بكل معانيها وأبعادها.

وجاء عهد الرئيس سليمان فرنجية في ظل تجذّر الدويلة الفلسطينية في لبنان بعد طرد المقاومة من الأردن، واستمرت وتعمقت في ظل الظروف الداخلية والتطورات الإقليمية والدولية حالة «اللايقين الوطني» عند اللبنانيين فظهرت حركات وتيارات سياسية وميليشيات مسلحة تدعو لمشاريع تقسيمية متنوعة طائفية ومذهبية، ومرتهنة لقوى خارجية في اغلبها. وانتجت هذه الحروب والانقسامات في ظل ارتهان الجماعات اللبنانية المتحاربة لدول الجوار إلى غزو إسرائيلي وصل إلى بيروت، وبالتالي خوض حرب إسرائيلية ضد الجيش السوري والمقاومة الفلسطينية الموجودين على الأراضي اللبنانية. وسيطرت خلال هذه المرحلة القاسية حالة «اللايقين الوطني» في ظل الحروب التي خاضها اللبنانيون مرتهنين للقوى والمصالح الخارجية، بالرغم من علمهم بمسعى هذه القوى لتفتيت لبنان وزواله.

جاء اتفاق الطائف ليؤسس لجمهورية ثانية ودستور جديد، وذلك ضمن تسوية توافقت عليها القوى الإقليمية والدولية كمدخل لإنهاء الحروب الداخلية، وأعادت تكوين مؤسسات الدولة. لكن مع الأسف الشديد فقد خضع تطبيق الطائف ودستوره لوصاية سورية، عملت علناً على تكييف النصوص وإرادات وقرارات مختلف القائمين على الدولة في جميع مؤسساتها الكبرى وفي القضاء والأمن وصولاً إلى علاقات لبنان الخارجية، وهكذا سيطرت حالة «اللايقين الوطني» على الدولة والمجتمع، وبرضى وتأييد من المجتمع الدولي هذه المرة. وبلغت حالة «اللايقين الوطني» ذروتها من خلال تنفيذ سلسلة كبيرة من الاغتيالات السياسية التي طاولت شخصيات سياسية وروحية ووطنية، رفضت الطاعة وخدمة قوى الوصاية ومشروعها لتذويب لبنان في المشروع البعثي السوري.

خرج السوريون بقرار دولي وضغط شعبي من لبنان بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، لكن دون أن يعي اللبنانيون أهمية وضرورة الاستفادة من تلك الفرصة التاريخية لإعادة توحيد صفوفهم وتجنيد إراداتهم لإعادة بناء دولتهم من خلال تطبيق الدستور وروح الطائف،

وبالتالي استرجاع يقينهم الوطني وثقتهم بقدرتهم على بناء دولتهم العادلة والسيدة. وهكذا كان الانقسام الكبير بين ٨ و١٤ آذار، فيتحول البلد إلى ساحة صراعات سياسية رافقتها اهتزازات أمنية وحرب مدمرة مع إسرائيل، كادت تطيح بكل أسس التسوية التي جاء بها اتفاق الطائف.

ما شهده ويشهده لبنان في ظل العهود الثلاثة الماضية من سوء إدارة الحكم وتفشي الفساد والارتهان للخارج وتقديم مصالحه على المصالح الوطنية بما في ذلك في الشأنين الأمني والاقتصادي يُؤكّد على استمرارية وتعميم حالة «اللايقين الوطني»، وتطرح هذه الحالة من الممارسات الوطنية غير المسؤولة والمتعارضة كلياً مع الدستور، ومع أقل المعايير الوطنية والأخلاقية تساؤلات حول مدى قدرة وقابلية الطبقة السياسية الراهنة على إدارة الشأن العام، وانتشال لبنان من أزمته الخطيرة الراهنة. كيف يمكن أن نثق بعد اليوم بالذي يُرهن نفسه ويرهن أرواح اللبنانيين لخدمة محور سياسي خارجي، على حساب الدستور والقانون وسيادة لبنان.

أدى تكريس حالة «اللايقين الوطني» منذ الاستقلال إلى اليوم إلى نبذنا وعزلنا وفقدان ثقة الأشقاء والأصدقاء بقدرتنا على بناء دولة، أو حتى تشكيل حكومة تأخذ على عاتقها مهمة تطبيق الإصلاحات المطلوبة منا عربياً ودولياً كشرط للحصول على المساعدات اللازمة لانتشالنا من الورطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى الأخلاقية التي نحن غارقون فيها.

نحن في الواقع لسنا بحاجة لتشكيل حكومة مهمة، تدير البلاد وتطبق الإصلاحات المطلوبة خلال فترة ستة أشهر، وفق التوصيف الذي قدمه الرئيس سعد الحريري، نحن بحاجة لحكومة إصلاحية تتشكل من الحكماء وأفضل الاختصاصيين، تعمل على بناء مفهوم سياسي جديد في السلطة، يقوم على قواعد أساسية أبرزها:

أولاً، احترام الدستور والقانون والعمل على تحقيق المصالح العليا للدولة وللشعب اللبناني، وبعبارة أخرى «العودة إلى الكتاب» قولاً وفعلاً، وفق ما كان يردده الرئيس فؤاد شهاب.

ثانياً، العمل على بناء «اليقين الوطني» والذي يعني الإيمان بلبنان الوطن والدولة، وتخلي جميع الأحزاب والقوى والطوائف عن حق السيادة للدولة وتحقيق حياد لبنان من خلال تطبيق إعلان بعبدا ومبادرة البطريرك الراعي.

ثالثاً، العمل بسرعة على إعادة تفعيل دور وعمل مؤسسات الرقابة التي بناها العهد الشهابي من أجل ضبط الأداء العام لجميع مؤسسات الدولة، والعاملين فيها، وإطلاق يد هذه المؤسسات وفق ما كان يقوله الرئيس شهاب «خلوهم يشتغلوا هم بيعرفوا وظيفتهم». أما بشأن الحكومة العتيدة فالمطلوب أن لا يقتصر دورها على حكومة «مهمة» بل أن تأخذ دور الحكومة الإنقاذية إلى جانب تحقيق الإصلاحات الملحّة المطلوبة.

في رأينا لا بدّ أن تأخذ الحكومة الإنقاذية على عاتقها التحضير للانتقال لمرحلة ما بعد عهد العماد عون والتحضير فعلياً، ودون أية مساومات داخلية أو خارجية لاحترام الاستحقاق الرئاسي في موعده الدستوري.

كما يقتضي التحضير لإعادة تكوين السلطة والطبقة السياسية من خلال التحضير لانتخابات عامة، وفق قانون يحترم ما نص عليه الطائف باعتماد المحافظة بعد إعادة النظر برسم حدود وعدد المحافظات المعتمدة في العملية الانتخابية. لا يمكن الاستمرار باعتماد القانون الانتخابي الحالي، لأن هذا القانون سينتج مجلساً نيابياً يكون عبارة عن مجموعة زواريب سياسية، شعارها الدفاع عن «حقوق» الطوائف والمذاهب كذريعة لسياسة المحسوبية واستمرار تكريس الممارسات الفاسدة على حساب المواطنين والحكم الرشيد.

في النهاية لم يعد يكفي أن ندافع عن الطائف، بل يجب تضافر الجهود لتطبيقه وخصوصاً لجهة تطبيق المشروع الخاص بإلغاء الطائفية السياسية، والعمل فعلياً على بناء دولة المواطنين لتحل مكان الدولة الطائفية. وفي رأينا يمكن اعتماد الخطوة الأولى على هذا الطريق من خلال عمل الحكومة المقبلة على إعادة تكوين السلطة بشكل عملي ومتوازن يأخذ بعين الاعتبار المصلحة اللبنانية على حساب كل مصالح الدولة والمحاور الخارجية.

هذا هو السبيل لبناء حالة «اليقين الوطني» اللازم لبناء الدولة الصلبة والقادرة والعادلة.

نشرت في اللواء: ٣ شباط ٢٠٢١

مقابلة:

اعتبر أن لبنان قد يُلحَق بجغرافيا معينة

حوار مع الدكتور خالد قباني:

نحن في انهيار مفهوم الدولة والنواب

لا يستطيعون سحب التكليف من الرئيس المكلف

والحكومة لا تبنى على قاعدة التعطيل

مقدمة

اعتبر الخبير في القانون الدستوري الوزير السابق الدكتور خالد قباني: «أن المشهد كله في لبنان، محزن وكارثي، فقد وصل لبنان إلى حالة مأسوية وخطيرة جداً، إلى درجة أنه لا يمكن للمواطن اللبناني أن يصدق هذه الحالة التي وصلنا إليها.

أضاف: أنا مصاب بالذهول ومصاب بصدمة شديدة جداً ممّا وصل إليه الحال في البلد.

وقال: لبنان الحضارة، لبنان الرُّقيّ، لبنان الثقافة والعلم والازدهار، يصل إلى هذه المرحلة من الانهيار ومن الحضيض ومن الخروج عن كل المبادئ والقيم التي قام عليها، هذا أمر ليس بسيطاً على الإطلاق.

كلام قباني جاء في حوار مع الإعلامية وردة الزامل ضمن برنامج صالون السبت عبر أثير إذاعة الشرق.

وقال: أريد أن ألفت إلى أمر خطير جداً، فاللبنانيون في حالة جوع، وفي حالة مرارة، اللبنانيون فقدوا كل شيء، فقدوا جنى عمرهم، فقدوا أعمالهم، فقدوا وظائفهم، فقدوا كرامتهم، فقدوا مستقبل أولادهم، ولم يعد يمكننا الحديث عن وجود دولة، فيما المسؤولين يلتهون بالحديث عن أعداد الوزراء، ولا يهمهم مآسي الناس، فيما الناس لا يهمهم عدد الوزراء واختلاف أصحاب السلطة حول عدد أعضاء الحكومة، بل هم

يعيشون، في حالة ضياع كامل؛ كما إنّ هذه الحكومة التي نشكّلها، على أيّ قاعدة يتمّ تشكيلها؟ على قاعدة التعطيل؟

وسأل: أيّ حكومة في العالم تتشكل وفقاً لنظام برلماني، أو وفقاً لأي نظام آخر، يجب أن تكون حكومة متضامنة منسجمة، وتكون على كفاءات عالية وعلى مستوى عال من المسؤولية والأمانة والشفافية ومن الحكم الرشيد، ونحن نأتي هنا لنفكر بالتعطيل!

وقال: كيف لحكومة أن تُبنى على قاعدة التعطيل؟ كيف نسمح لأنفسنا التفكير بأن نعطي لبعض الوزراء، أو لكتلة سياسية معينة حقاً بتعطيلها؟!

أضاف: إنه أمر لا يُصدّق ما يقال؟ والحديث جار عن كيف يمكن لحزب أو لكتلة سياسية أن يكون لها نسبة معينة، تستطيع من خلالها أن تتحكم بمسار الحكومة وبمصيرها؟

وقال قباني: «يتحدثون عن حكومة متضامنة، أين التضامن عند ذلك؟ إن أهم ركيزة من ركائز النظام الديمقراطي البرلماني، أن الحكومة تقوم على قاعدة أنها حكومة منسجمة ومتضامنة.

ومضى قائلاً: في بلدنا طاقات جبارة وطاقات هائلة من المثقفين والقادرين الذين يتمتعون بقدرات كبيرة، فانظروا ماذا يفعل المسؤولون اليوم بهذا البلد!

وقال قباني: إن العالم كله فقد الثقة بلبنان، الكل كانوا يرجون لبنان أن يساعد نفسه كي يساعده الآخرون، الرئيس ماكرون قدم إلى لبنان واجتمع مع كل الكتل السياسية، ورجع إلى بلده بوعد، أنه خلال أسبوعين يعود إلى لبنان وتكون الحكومة تشكلت، ولكن للأسف مرت أشهر عديدة بعد ذلك، ولم تتشكل الحكومة لغاية اليوم. وزير خارجية فرنسا قال «لبنان متجه إلى الزوال»، وديفيد هيل قال: «إن الطبقة السياسية في لبنان هي طبقة فاشلة».

وسأل قباني: كيف نرضى أن يُتهم الشعب اللبناني بأنه شعب غير قادر على حكم نفسه؟ كيف نرضى بكل هذه الإهانات وبكل هذه المواقف ولا نتحرك من أجل أن ننقذ لبنان من خلال حكومة؟

وقال: كيف نقبل أن نستقبل كل هذه الوفود التي تأتي إلى لبنان من أجل مساعدتنا، فيما نحن لا نساعد أنفسنا من أجل تشكيل الحكومة؟

واعتبر قباني: أن السرّ يكمن في أننا فقدنا مفهوم الدولة ومفهوم الوطن ومفهوم الولاء للوطن ومفهوم المصلحة العامة ومفهوم الدستور. ولم نعد نهتم بكل هذه القيم وبكل هذه المفاهيم. وللأسف، وصلنا إلى مرحلة انهيار الدولة، لقد انهار مفهوم الدولة في لبنان وهذا هو السرّ. لقد فقدنا عناصر الدولة ومقوّماتها، وأرضنا اليوم محتلة أو مستباحة.

أضاف قباني: البحر مستباح والسماء مستباحة. والشعب الذي هو العنصر الثاني في تكوين الدولة، هو اليوم في حالة جوع ودمار وضياع، ولا أحد يسأل عنه، ولا أحد يسانده. السلطة السياسية مفككة وغير موجودة وليست مسؤولة وليست مؤتمنة، والثقة فيها مفقودة. مفهوم الدولة كله منهار في لبنان، لا يوجد مفهوم للدولة على الإطلاق ولا يوجد احترام للدستور.

ومضى قائلاً: نحن عندما نتنازل عن كل هذه القيم التي يقوم عليها بنيان الدولة، كل الأمور الأخرى تصبح من التفاصيل.

س: قرأتُ في جريدة الجمهورية هذا العنوان « سفراء ودبلوماسيون يقولون لا ثقة لنا بالسلطة الحاكمة في لبنان. وفي التفاصيل أن العديد من الدبلوماسيين خرجوا من التحفظ الذي كان يُعتمد وصار القول بصراحة، إنّ المسؤولية تقع على الطبقة السياسية في لبنان، في إيصاله إلى ما هو عليه، وضرب استقراره الاقتصادي والمالي.؟

أجاب: للأسف عندما تغيب الدولة عن هموم الناس ومشاكلهم وقضاياهم، لا تعود تستحق أن نسميها دولة. عندما يغيب المسؤول عن الاهتمام بمصالح الناس، لا يعود يستحق أن يكون مسؤولاً. في نهاية الأمر، الناس تنتخب النائب وتعطي ثقتها لقيادات

الدولة، كي يهتموا بأمورهم ومصالحهم وبغذائهم واستشفائهم ومستقبل أولادهم، ولكن للأسف، الدولة عندنا والمسؤولون هم في غياب كامل عن هموم الناس وشجونهم.

وقال: هناك مسؤولية كبيرة علينا، ففي كل دول العالم الحكّام والنواب هم المسؤولون وهم موجودون في مواقع الحكم لخدمة الناس، لا لخدمة أنفسهم وأحزابهم، مثلما هو حاصل عندنا، والمشكلة أنّ الناس عندنا يعملون لخدمة المسؤولين، والمسؤولون يسخّرونهم لخدمتهم، بدلاً من أن يعملوا هم على خدمة الشعب وتوفير كل الحقوق لهم.

س: حتى القصر الرئاسي رفض استقبال أهل ضحايا انفجار الرابع من آب؟

ج: نعم، لقد مرّ ثمانية أشهر على حدوث هذا الانفجار الرهيب، ولم يتبيّن شيء من خلال التحقيقات، أين أهل الضحايا، أين الأطفال الذين ذهبت بيوت أهاليهم جراء الدمار، أين حياة الناس الذين ماتوا؟ من هو المسؤول عما حدث؟

س: نعم وأين الاهتمام بالجرحى الذين يعانون لحد اليوم، وهم بالآلاف؟

ج: في هكذا ظرف يمر به لبنان من انهيار اقتصادي ومالي، ومن ضرب للنظام المصرفي وفقدان للعمل وللمؤسسات، كان حريّا أن تتالف حكومة في أسبوع أو إثنين، تعمل على أعلى المستويات من الكفاءات والقدرات والإمكانيات، كان من المفترض أن تتشكل حكومة استثنائية غير عادية، لأن هذا الوضع الاستثنائي يحتاج إلى حكومة استثنائية ووزراء لديهم علم واسع وخبرة واسعة. وزراء متجردون من أي تبعية، لا لحزب ولا لجهة معينة، ولا لجهة سياسية، ولا لمنطقة ولا لأحد، فقط للبنان من أجل الإصلاح المالي والاقتصادي. وهذا ما لم يتوفر لغاية اليوم للأسف.

س: أي قانون نعيشه نحن الشعب ويعيشه لبنان؟ المفتي دريان في رسالة شهر رمضان يقول: «البلاد ليست في أزمة دستورية، بل ضحية الاستئثار والارتهان للمحاور وتدمير المؤسسات»؟

ج: سأعطيك مثلاً من فرنسا، عندما كان ميتران على رأس الدولة، نجح في الانتخابات جاك شيراك مع حزبه، وصار هناك نوع من المساكنة سمّوها « نظام المساكنة» لأنها

توزعت بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة، وذلك لوجود حزبين مختلفين فائزين، لا من حزب واحد. وقد سُئل ميتران كيف ستتعايش مع جاك شيراك وأنت من حزب له أفكار مختلفة، وأنت كرئيس لك صلاحيات واسعة؟ أجاب بكلمة واحدة قال الدستور، ثم الدستور ولا شيء غير الدستور. هكذا يكون رجل الدولة الذي يهتم بشعبه وبلده من خلال الحفاظ على الدستور والسير به. الدستور هو المرجع وهو الذي يحل كل خلاف. عندنا الدستور موجود، لكنه لا يُطبّق ولا يُحترم، بل يُحتقر، فيما هو يتضمن كل قدراتنا وإمكاناتنا وأسسنا. كيف يمكن أن يستقيم حكم في ظل مسؤولين لا يحترمون الدستور ولا يطبقونه، بل يتجاوزونه ويسعون وراء المحاصصات؟ للأسف الدستور عندنا وضعوه جانباً، وأصبح لكل واحد منهم دستوره.

واعتبر قباني أنه عندما نُعيد الثقة إلى مؤسسات الدولة، عبر البدء بتطبيق الدستور، تبدأ الدولة بالعودة، البداية باحترام القوانين وليس بالاستمرار بالتهرب منها وعدم تطبيقها؟ قد يكون هناك ثغرات في الدستور وقد لا يكون، ولكن مطلوب أن نطبق الدستور أولاً ومن ثم نرى ما هي الثغرات ونعدل فيها، لا أن نرفض تطبيقه بالمطلق وأن نصل إلى حد الانهيار الكامل! لم يعد هناك قواعد ولا مبادئ يستقيم عليها الحكم، النظام البرلماني دمرناه، حتى الحكومات من سنة ٢٠٠٨ بعد اتفاق الدوحة، لم تعد حكومات أكثرية وأقلية، بل صارت حكومات وحدة وطنية! أي وحدة وطنية! لقد أصبحت صورة عن برلمان مصغر، لأنها تتألف من كل القوى السياسية في البلد، لقد دمرنا النظام البرلماني من أسسه كلها، ودمرنا مفهوم المحاسبة، ودمرنا فكرة تغيُّر الحكومات، لم يعد يوجد رقابة لمجلس النواب، لا على التشريع ولا على أعمال الحكومة، لأن الذي يراقب موجود في قلب الحكومة! لم يعد هناك مسؤولية ولا مسؤولين، عندما اعتبرنا بعد اتفاق الدوحة أن الحكومة يجب أم تكون دائماً حكومة وحدة وطنية تضم كل القوى وعن أسلوب تعاطي الدول مع لبنان قال: الخلاصات الواضحة أنّ دول العالم، خاصة الدول المهتمة، فقدت الثقة بلبنان وبالمسؤولين، وأيضاً ديفيد هيل قال عن الطبقة السياسية في لبنان إنها فاشلة. معنى ذلك أن الثقة عندما تُفقَد بالحكم، تُفقَد الثقة بالبلد من أوله إلى آخره. كيف نقبل على أنفسنا نحن كمسؤولين ومؤتمنين أن نسمع هذا الكلام، ونبقى صامتين ولا ننتفض

من أجل تغيير هذا الوضع، ومن أجل حماية الشعب، ومن أجل الإصلاح، ومن أجل تشكيل الحكومة؟

س: دكتور خالد انتفضنا في ١٧ تشرين، أين أصبحت الانتفاضة؟

ج: راحت الانتفاضة، ماتت ودُفِنت.

س: منْ دفنها؟

ج: دفنها المسؤولون عن كل الحكم في لبنان، هم لا يريدون التغيير ولا القوانين ولا الإصلاح ولا الدستور ولا القيم ولا الشفافية في الحكم، ولا المحاسبة ولا الديمقراطية، لقد تم ضرب مفهوم الديمقراطية كله، صرنا نعتبر مع الحكومات كلها التي مرت على البلد، أن الحزب يمثل الطائفة، وبالتالي عندما يكون الوزير في حكومة، يعمل على تمثيل طائفته والعمل لمصلحتها، وليس لمصلحة الشعب والمواطن بعامة. ما أريد قوله إن كل المفاهيم في لبنان أصبحت مقلوبة، فيما المطلوب من الوزير أن لا يمثّل طائفته ومنطقته وحزبه، بل أن يمثل اللبنانيين كلهم، ويعمل لمصلحتهم ولمصلحة لبنان.

وقال: أنا أخشى كثيراً من أن نصل إلى حالة فوضى، وللأسف نحن ذاهبون إلى حالة الفوضى، إذا استمر الوضع على الحال الذي نحن فيه اليوم.

س: فوضى بأي معنى؟ حرب، فتنة؟

ج: لن تكون هناك حرب داخلية، لا أحد يريد ذلك، وهناك سعي لتجنب الفتنة، فالشعب اللبناني أصبح واعياً، ويدرك أن ثمة من يريد أن يفتعل الفتنة في لبنان، لأن افتعالها بين المسلمين والمسيحيين يؤدي إلى عدم التغيير.

س: هناك قوى تقف وراء من أراد الإنقاذ في لبنان، ونقول شكراً لهذه القوى، لكن في المقابل هناك قوى تقف بالمرصاد وتحمي التعطيل، ما أهداف كل جهة منهما،

وألا يخيف انهيار لبنان كل الأفرقاء، ألا تنهار المشاريع المختلفة، أقصد الممانعة وأخواتها، وخاصة مشروع حزب الله، ماذا إذا انهار لبنان؟

ج: أنا أعتقد، أن هناك تحضيراً لهندسات جديدة على مستوى منطقة الشرق الأوسط كلها، وذلك إما بتقسيم أو بتجزئة أو بتغيير الجغرافيا السياسية في هذه المنطقة. هناك أياد نافذة وقاهرة تخطط لمشاريع تقسيم في المنطقة، من تغيير الهندسة الجغرافية والسياسية، لذلك فأي محطة من محطات هذه المشاريع ممكن أن تأخذنا في دربها، هذا إنْ لم نتدارك أمورنا ونوحد بلدنا، وإن لم نعمل على تأكيد مفهوم الديمقراطية والسيادة والمصلحة الوطنية، سيما وأننا تخلينا عن كل هذه المفاهيم التي تؤسس لدولة ناجحة.

وعن المشروع البديل لمواجهة هذه الحالة اعتبر قباني أن المشروع البديل للفوضى الراهنة هو بالعودة إلى الدستور والقوانين والنظام الديمقراطي البرلماني والعيش المشترك الذي هو الضمانة الوحيدة برأيي للاستقلال ولسيادة لبنان، فبدون العيش المشترك لن يكون هناك استقلال، قد يحدث تقسيم أو تجزئة أو فدرالية، لا أعرف ما الذي يمكن أن يحدث، لكنّ العيش المشترك هو الذي يحمي استقلال لبنان وسيادة لبنان وكيان لبنان. فإنْ لم نقم بحماية العيش المشترك الذي تأسس عليه الاجتماع السياسي في لبنان، فلن تقوم هناك قائمة للبلد.

وقال قباني: إن المستفيد من انهيار لبنان، يعتقد أن لديه مشروعاً قد يستفيد منه، في ظل ما يُخطط له على مستوى تغيير المنطقة عندنا، فلبنان قد يُلحَق بجغرافيا معينة، ولن يكون هناك أي أحد عندئذ يهتم بلبنان. أصلاً اليوم فقد العالم اهتمامه ببلدنا، لأن المسؤولين أفقدوه هذا الاهتمام، بسبب تخليهم هم عنه. لقد تخلى المسؤولون اللبنانيون عن لبنان وعن الميّزات الموجودة فيه، فالشعب اللبناني هو شعب يبهر العالم بعلمه ونجاحاته. ومع ذلك ماذا نرى اليوم؟ نرى شباباً من اللبنانيين يبحثون عن مطارح لهم في الخارج، طلباً للحياة الطبيعية الهادئة والواعدة والتي فيها أمان للمستقبل. للأسف كان العالم كله يحسدنا على لبنان، وها نحن نهرب من لبنان! هل هذا يُصدّق، هل هذا معقول، هل هذا المشهد يمكن أن يخطر على بال لبناني؟ لم يأخذ المسؤولون الدرس مما حدث، كل القوى السياسية قادرة في ظرف أربع وعشرين ساعة، أن تجتمع وتتخذ قراراً بالعودة إلى الدولة وإلى الدستور.

وعن تشكيل الحكومة قال: أنا أقول بالعقل وبالحق وبما يخدم مستقبل بلدنا، إنهم يختلقون مشكلة في الدستور ليست موجودة حقيقة في عملية تشكيل الحكومة. الدستور سهل التطبيق فيما يتعلق بتشكيل الوزارة، فببساطة وسهولة إنّ المادة ٦٤ من الدستور في الفقرة رقم ٢ تقول حرفياً « يُجري رئيس الحكومة المكلف الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة» هذا نص واضح بسيط ولا يحتاج إلى تفسير. ومعنى ذلك أن الدستور عهد إلى رئيس الحكومة المكلف أن يشكل هو الحكومة، بعد أن يجري رئيس الجمهورية استشاراته مع النواب، لتسمية رئيس الحكومة المكلف الذين اختاروه، معنى ذلك أيضًا أن الرئيس المكلف يأتي إلى القصر الجمهوري للاجتماع مع رئيس الجمهورية، معزَّزا بثقة الأكثرية من مجلس النواب، والمسؤولية في نظام برلماني تقع على عاتقه.

الأمر الثاني إن الرئيس المكلف، مهمته أن يشكل حكومة منسجمة متضامنة، ذات مؤهلات عالية، شفافة وقادرة، وتستطيع أن تحظى بثقة مجلس النواب وثقة الشعب. هذا دور رئيس الحكومة، الدّستور يقول للرئيس المكلّف إعمل استشارات نيابية وشكّل الحكومة، ولا يشرك معه أحداً في تشكيل الحكومة. هو يستشير النواب، يتواصل معهم ثم يتبادل الرأي معهم حول تشكيلة الوزارة، ثم يخلو إلى نفسه ويضع بنفسه تصوراً للتشكيلة، ويضعه بين يدي رئيس الجمهورية، وهنا يأتي دور رئيس الجمهورية عبر المادة ٥٣ من الدستور التي تقول حرفياً «يُصدر رئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة مرسوم تشكيل الحكومة»، إذًا هذه الحكومة يلزمها أن تصدر بالاتفاق بين الرئيسين.

س: وماذا عن الذي نراه يحدث في هذا الأمر؟

ج: دور رئيس الجمهورية أن يعطي رأيه، وأن يبدي الملاحظات وأن يتحاور مع الرئيس المكلف حول التشكيلة الوزارية. إنّ دور رئيس الجمهورية هنا هو دور مؤازر ومُسهّل وداعم لعمل رئيس الحكومة، لأنه في نهاية الأمر، مطلوب أن تصدر تشكيلة الحكومة في مرسوم يصدر عن رئيس الجمهورية، لذلك يهمه أن تكون هناك حكومة منسجمة ومتضامنة وقادرة وشفافة، لكي تنجح وتحوز على ثقة البرلمان. وأنا أعتقد أن رئيس

الحكومة عندما يضع التشكيلة بين يدي رئيس الجمهورية سيتشاور معه، ولكن هناك من يتعمد خلق وافتعال مشاكل حول هذا الموضوع لا علاقة لها بالدستور، حيث إن رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة يتمتعان بالوعي الكافي والمسؤولية والشعب يتابعهم ولا يمكن إلا أن يتصرّفا بمقتضى المصلحة العامة والدستور. هناك تعاون وتفاهم حول الموضوع. وهما مجبرين في هذا الظرف الخطير على تشكيل حكومة لمعالجة مشاكل اللبنانيين، والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

وعن إمكانية سحب التكليف من الرئيس المكلف كما يسعى البعض أجاب: «لا يستطيع النواب سحب التكليف دستورياً، لأن دور مجلس النواب ينتهي بعد الاستشارات النيابية، ولأن هذا التكليف بتشكيل الحكومة آت من الدستور»، بل أعني إن كان هناك استحالة في قبول الصيغة الوزارية التي قدمها الرئيس المكلف، من قبل رئيس الجمهورية، يتم اللجوء إلى مجلس النواب يحتكمون إليه بعد أن يصدر رئيس الجمهورية مرسوم تشكيل الحكومة وفقاً للصيغة التي قدمها إليه الرئيس المكلف، الذي بإمكانه منح الثقة للصيغة المقترحة، فتستمر الحكومة، أو يحجب الثقة عنها فيعود رئيس الجمهورية إلى إجراء استشارات نيابية جديدة.

س: لماذا لا يفعل رئيس الجمهورية ذلك، مما هو يخاف؟

ج: نحن نفضل أن يكون هناك تفاهم بين الرئيسين، حول تشكيل الحكومة، فالأمل لا يزال قائماً، إن رجعوا إلى ضمائرهم ووطنيتهم، ورأوا البلد إلى أين هو ذاهب، وإلى أي مصير يسلمونه، إلى الدمار إلى الانهيار الكامل إلى التشتيت إلى التقسيم والتمزيق، مطلوب أن يكون لدى الرئيسين حس من ضمير كي يجتمعا مع بعضهما، ولا يتركا الجلسة إلا والمراسيم صادرة. هذا واجبهما الدستوري والوطني والإنساني.

واعتبر قباني أنه لا يمكن تنفيذ التدقيق الجنائي من دون حكومة. وما يفعلونه اليوم خاطئ ولا يؤدي إلى نتيجة، فبغياب حكومة قادرة ومتضامنة ومنفذة للقرارات، والبطريرك أشار إلى هذا الأمر، قال الحكومة قبل التدقيق الجنائي.

س: ماذا ترى من لقائه بالبابا فرنسيس في الفاتيكان؟

ج: أتوقع الخير، لأن البابا فرنسيس يعمل لأجل الإنسانية، ودعيني في هذا المضمار أن أكون منصفاً وأعطي للبطريرك الراعي حقه، لأن ما يفعله هو محاولة إرجاع كل لبنان إلى قلبه، هو يتحمل ما ينبغي للمسؤولين تحمله، هو يأخذ المسؤولية عنهم، ويحكي بلسان كل اللبنانيين، ولا يتكلم بلسان طائفة أو فئة أو جهة معينة، بل بضمير اللبنانيين، من أجل إنقاذ لبنان. مطلوب أن نوجه إليه تحية دعم وتأييد وتقدير للدور الذي يفعله في هذه المرحلة الخطرة من تاريخ لبنان.

س: ما هو رأيك القانوني في مبادرة البطريرك الراعي الوطنية، وكلامه عن حياد لبنان والطلب من الأمم المتحدة إنقاذ لبنان؟

ج: البطريرك الراعي أطلق مبادرته الوطنية، لأنه رأى أن لبنان مشرف على الانهيار، وذاهب إلى الزوال. لذلك هو يتمسك بأي خشبة خلاص من أجل إنقاذه، فلجأ إلى الحياد ولجأ إلى المطالبة بالمؤتمر الدولي. قد لا يتحقق هذا الأمر، ولكن المهم أن نعرف ما نية البطريرك من هذا الطلب.

س: فرملة الانهيار؟

ج: لا، إنّ نية البطريرك إنقاذ لبنان، لأنه يرى بوضوح أن لبنان ذاهب إلى الزوال، لذلك هو يحاول أن يقدم مبادرات للمساهمة في عملية الإنقاذ، وهو يأخذ هذا الدور عن كل المسؤولين.

س: إلى أين هذه المبادرة برأيك.

ج: فيها صعوبات كثيرة، هي زرعت فكرة الإنقاذ في ضمائر اللبنانيين، ومهم جداً هذا الأمر، كي تظل هذه الفكرة قائمة وحيّة، وكي لا تموت. هو لم يترك هذه الفكرة بل إنه يتابعها ويسقيها من ضميره.

واعتبر قباني أن المطلوب من الشعب اللبناني أن ينتفض ويثور ويحضّر نفسه من اليوم للانتخابات المقبلة، وأنْ يعمل على التحضير لعملية تغيير حقيقية وموضوعية لبناء دولة قانون ومؤسسات، وبناء قيم الحق والعدالة والأخلاق والضمير. هذه هي الركائز الأساسية التي ينبغي للشعب اللبناني العمل عليها للوصول إليها، عبر التحضير للانتخابات.

وحول انفجار الرابع من آب قال: ما حدث في مرفأ بيروت جريمة مشهودة، دمرت ما دمرت، وتركت شهداء ومعوقين، وتركت عائلات من دون بيوت، ومع ذلك لم تتعامل الدولة مع هذه الكارثة بمستوى المسؤولية التي من المفروض أن تتعامل بها.

الرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون نزل بعد وصول طائرته إلى مطار بيروت وتوجّه فوراً إلى المرفأ حتى يعاين بنفسه هول الكارثة، ويبكي مع اللبنانيين. والسلطة عندنا لم تقم بالواجب ولم تُشعر اللبنانيين بحزنها وبهول هذه الكارثة الإنسانية، ولم تشعرهم بأنّ لها ضميرًا يتحرك. هذا أمر مخيف ومحزن، حتى اليوم موضوع المرفأ مهمل من قبل هذه السلطة، ولم يعط أحد من المسؤولين هذه الكارثة حجمها، ولم يتحمل مسؤوليتها، وهي متروكة للزمن، كسائر الأمور الأخرى المتروكة للأسف، وهذا الأمر ضد الوطنية وضد الإنسانية.

س: إلى متى الحقيقة في جريمة المرفأ، هل سنعرف الحقيقة؟

ج: هذه الجريمة يجب أن نصل فيها إلى معرفة الحقيقة، لأنه لا يجوز التعامي عن هذه الجريمة الكبرى التي حصلت بحق الوطن، لا يمكن تغطيتها ولا يمكن التخاذل عنها، وبالتالي ينبغي استنفار كل قدراتنا وإمكانياتنا في القضاء والمؤسسات للعمل على جلاء الحقيقة، والنيل ممن تسبب بها، وإعطاء الحق لأصحاب الحق، والاقتصاص ممن أساء للبنان وللشعب اللبناني.

س: هل تتوقع انقلاباً عسكرياً؟

ج: الوضع في لبنان لا يسمح بانقلاب عسكري. يجب أن نقول للبنانيين الجيش هو قوتنا ويجب أن نحميه ونحافظ عليه ونقف إلى جانبه لأنه السند. أنا لا أعرف قائد الجيش ولكنه برهن عن وطنية في مواقفه ومناقبية عالية جداً، والناس الذين يتحلون بالمناقبية

والأخلاق يجب أن نساندهم، لو خسرنا الوطن ليس لنا بديل عنه، نخسر كل شيء. لبنان انهار، يبقى الإنسان اللبناني هو القوي والصامد، لم نصل بعد إلى وجود شعب قوي وموحد وشعب شجاع. نحن نتمسك بلبنان، وطن نهائي لجميع أبنائه، ليس لطائفة ولا لمذهب ولا لشخص أن يحتكر لبنان، فرقونا بالطائفية والمذهبية ومزقوا لبنان. نتكل على وعي اللبنانيين وعلى نضوجهم وعلى إدراكهم. ونحن نريد لبنان ونتمسك بلبنان وطناً نهائياً لجميع أبنائه، سيداً حراً مستقلاً، لكل اللبنانيين، ليس لشخص وليس لطائفة ولا لمذهب ولا لحزب ولا لمنطقة ولا يجوز لشخص أن يختزل لبنان بشخصه ويحتكر لبنان لنفسه ويتكلم عن لبنان وكأنه مالك القرار. نحن بلد يقوم على الحرية والديموقراطية.

س: ويتكلمون عن فدرالية وتقسيم ولامركزية إدارية؟

ج: كل هذه الصيغ، وخاصة موضوع الفدرالية التي يتحدثون عنها كثيراً في هذه الأيام، هي ضرب لمقولة العيش المشترك، وقد كتبت عن هذا الموضوع كثيراً. العيش المشترك هو الحافظ للحرية والسيادة والاستقلال، فإذا فقدنا العيش المشترك، نفقد عندئذ السيادة والاستقلال ونتوجه عندئذ للمطالبة بالحمايات، وسيكون على كل منطقة أو ولاية أوكانتون أن يبحث عن آلية حماية خاصة به والدخول في حرب أهلية أخرى، لا تبقي ولا تذر. وفي ظل عدم الثقة بين اللبنانيين وبين الكيانات والمناطق اللبنانية، ستلجأ كل جهة إلى جهات خارجية طلباً للحماية، وبالتالي سنفقد الحرية التي نتباهى بها، وسنفقد السيادة التي نتغنى بها في حين أننا لم نعد وطنيين ولا سياديين ولا أحراراً، فقدنا كل هذه الأسس وعلينا أن نبنيها من جديد. أقول كلمة حق علينا أن نبني لبنان من غير الخوض في مسألة الطوائف، لبنان وطن للجميع ويستحق منا أن نضحي لأجله. العالم يحسدنا على لبنان، ونحن لا نعرف قيمته، فلنعرف قيمته كي لا نخسره.

س: سررت باستضافتك ومحاورتك وجهاً لوجه، وغضبك اليوم دكتور خالد قباني عبّر عن غضب كل اللبنانيين، شكراً لك، على أمل أن يتزين لبنان بعقول وشخصيات مثل أفضالك، لإنقاذ البلد مما يواجهه من جحيم، ولإنقاذ القضاء.

ج: نعم القضاء هو شرف لبنان.

السيادة في الدستور اللبناني

زغلول عطية*

إن مفهوم السيادة هو أحد أكثر مفاهيم العلوم السياسية والقانون الدولي إثارة للجدل، ويرتبط بصورة وثيقة بمفاهيم الدولة والحكومة والاستقلال والديموقراطية.

في البدء، كانت السيادة تعني السلطة العليا Supreme Power التي لا سلطة فوقها ولا مرد لأوامر من كانت له، ومن أجل ذلك أطلق على الملوك لقب Soveirgn.

وبالرغم من وجود الملكية في أوروبا، فإن النبلاء واللوردات الإقطاعيين في مناطق وجودهم، كانوا يمارسون سلطات معينة تنتقص من سلطة الملك، وفي أحيان كانوا يتمردون أو يثورون ضد هذه السلطة.

وفي هذا الوضع أطلق الفرنسي جان بودان Jean Bodin مفهوماً جديداً للسيادة، عرفت فيه بالسيادة القومية، (nationalism) وذلك للحد من سلطة الإقطاعيين ودفاعاً عن سلطة الملك، أي السلطة المركزية، فكان الانتقال من الإقطاعية إلى القومية.

ثم كانت النظريات التي أطلقها جون لوك John Locke في نهاية القرن السابع عشر، ومن بعده جان جاك روسو، في القرن الثامن عشر، والقائلة إن الدولة تقوم على توافق مواطنيها الذين فوّضوا إلى الحكومة، أياً كان شكلها، السلطة والصلاحية اللازمة من أجل ممارسة الحكم، بما يؤمن حماية عامة للمجتمع والاهتمام بأموره.

وقد أدت هذه النظرية إلى تطور في مفهوم السيادة مفاده توصيفها بالسيادة الشعبية.

بعد ذلك حدث تطور مهم وتحوّل لهذه النظرية تمثل في نص تشريعي دستوري، إذ تضمن الدستور الفرنسي لسنة ١٧٩١ القول، في ترجمة عن النص الفرنسي:

---

* عضو سابق في المجلس الدستوري

«إن السيادة هي واحدة لا تقبل التجزئة ولا التصرف فيها
ولا تسقط بمرور الزمن. إنها ملك الشعب، وليس لأي
مجموعة أو لأي فرد أن يدّعي السيادة له.»

في هذا تكون السيادة الشعبية التي هي ملك الشعب وبالتالي له مبدئياً أن يمارسها، قد انتظمت في مفهوم السيادة القومية التي لا يجوز ممارستها من قبل أي مجموعة من المواطنين في حالة خارج الدولة ومؤسساتها، إنما تمارس وتتجسد في تنظيم الدولة وفقاً لأحكام الدستور والقانون.

لكن هنا نشأت نظريات وأفكار حول المؤسسة في الدولة المناط بها ممارسة السيادة وكيفية هذه الممارسة.

من ذلك أن المفكر الإنكليزي John Austin، رأى أن الأمر منوط بالبرلمان وحده، كون هذه المؤسسة هي السلطة العليا في الدولة (Supreme) التي تشرّع وتضع القوانين الملزمة لكل المواطنين، غير أنها ليست مقيّدة بهذه القوانين التي يمكن للبرلمان تغييرها وتعديلها وإلغائها في كل حين وفقاً لإرادته.

إن هذه النظرية تصح في بريطانيا العظمى، كما كانت في حينه، حيث إن لا دستور مكتوباً، بل إن قرارات البرلمان لها القوة الدستورية، ولا رقابة عليها، لكنها، بالتأكيد، لا يمكن الأخذ بها في سائر الدول حيث توجد مؤسسات قضائية تنظر في دستورية القوانين، ولها اختصاص إبطال هذه القوانين كلياً أو جزئياً.

وفي المقابل، لا يمكن القول بالسيادة القضائية Judicial Sovereignty، ذلك أنه ليس من اختصاص القضاء ممارسة دور الحكومة في الدولة.

لكن في الخلاصة اتجه الفكر القانوني والسياسي إلى الأخذ بسيادة الدستور. وهذا في الشأن الداخلي في الدولة، حيث سيادة الدولة مقيدة بأحكام الدستور.

إنما مبدأ السيادة في العلاقات بين الدول كان له تأثير أشد وأكبر، نظراً لما ينشأ من نزاعات بين هذه الدول، قد تؤدي، وهي بالتأكيد أدت مراراً، إلى حروب مدمرة.

كانت نظرية هوبس Hobbes، أن السيادة مرتبطة بالقوة وليس بالقانون، فكل ما يأمر به الملك هو القانون، ولا يمكن الحد من أثره وفعاليته.

وبالفعل كانت هذه النظرية والأفكار تمارس في وجود الحكم الملكي المطلق.

أما في الحقل الخارجي فإنها، أي هذه الممارسة، أبقت العالم في حروب مستمرة، حاول فيها القوي بسط سيطرته على الضعيف، الأمر الذي أدى إلى نشوء الإمبراطوريات الاستعمارية واستمرارها ردحاً من الزمن، وذلك حتى بدايات القرن العشرين المنصرم، حيث ظهرت قيود مهمة على حرية الدول في التصرف. إن السيادة في الحقل الخارجي، وفي العلاقات بين الدول، تتمثل في السيطرة على كيان جغرافي معين وممارسة الحكم فيه بدون منازع ودون تعد من أي دولة أخرى أو مجتمع آخر.

ذلك أن الكيان الجغرافي، هو من مقومات قيام الدولة، بما في هذا الكيان من أرض وجو يعلوها وثروات في باطنها، كما هو في المياه التي تحدها، بما هو معروف بالمياه الإقليمية، والمنطقة الاقتصادية الخالصة.

وهذا الكيان الجغرافي هو المحدد موقعاً ليكون ملك الدولة التي يمتد سلطانها ضمن حدوده، وفيه تمارس سيادتها بشكل حصري، وتعرف هذه المساحات بالصفة الحصرية exclusive territories.

كانت بداية وضع القيود على تصرف الدول وحماية السيادة في المؤتمرين المنعقدين في لاهاي في سنتي ١٨٩٩ ثم ١٩٠٧، حين تم وضع قواعد تحكم سلوك الدول في الحرب، براً وبحراً.

كما إن ميثاق عصبة الأمم قيّد الحق في شن الحرب، فإن اتفاق Briand ـ Kellogg Pact في سنة ١٩٢٨ أدان اللجوء إلى الحرب من أجل حل النزاعات الدولية، ثم تبع ذلك وضع ميثاق الأمم المتحدة (في المادة ٢) التي فرضت على الدول الأعضاء أن يحلّوا نزاعاتهم بالطرق السلمية في شكل لا يعرّض السلم والأمن والعدل في العالم لأي مخاطر.

في الوقت عينه، فإن ميثاق الأمم المتحدة، نص في واحد من أهم مبادئه الأساسية على المساواة في السيادة بين جميع أعضاء المنظمة.

لذا، وبسبب ما تقدم، لم تعد السيادة مرادفة للقوة المطلقة، وليس لأي دولة أن تفرض على أخرى إرادتها بالقوة، وأصبحت سيادة كل الدول تحظى بحماية المجتمع الدولي الممثل بمنظمة الأمم المتحدة.

لكن، وبالرغم من أن الوسائل الممنوحة للأمم المتحدة لم تكن كافية لمنع كل التعديات على السيادة الوطنية لكل الدول، ولفض النزاعات سلمياً، إلاّ أنه دون شك، تمّ وضع ضوابط على حرية الدول في فعل ما تشاء وما تريد.

في هذا السياق، لا بد من الإشـارة والتذكير بمبدأ المعاملة بالمثل المعتمد في القانون الدولي.

إن هذا المبدأ يفرض على كل دولة أن تحترم سيادة الدول الأخرى، ذلك أنه لا يمكن لدولة أو مجتمع معين أن يعتدي على سيادة دولة أخرى، وأن يطلب في الوقت عينه من الدولة المعتدى على سيادتها أن تحترم سيادته.

فمن واجب، بل من حق كل دولة أن تُحترم سيادتها، لكن في المقابل لا يمكن لدولة أن تتوقع هذا الأمر، ما لم تقم هي بالمعاملة بالمثل، أي احترام هذا المبدأ، واحترام سيادة الدول الأخرى.

السيادة في الدستور اللبناني

سبق أن ذكرنا أنه للسيادة مفهومان، أي السيادة الشعبية والسيادة الوطنية، ولكل من هذين المفهومين معنى سياسي مختلف.

إن الدستور اللبناني، أخذ عن الدستور الفرنسي اعتناق مفهوم السيادة الوطنية، مكرساً هذا المبدأ في المادة ٢٧ من الدستور، المعدلة»:

«عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء».

ومعنى ذلك أن النائب ليس ممثلاً لفئة من الشعب دون غيرها، بل هو ممثل لإرادة الأمة دون تفريق أو تمييز.

وقد كرّس الدستور اللبناني في مقدمته ونصوص مواده، أحكام السيادة في الحقلين الداخلي، والخارجي.

في الفقرة (أ) من مقدمة الدستور، ورد:

«لبنان وطن سيد حرّ مستقل»

فالقول بالسيادة والحرية والاستقلال يعني أنه سيد كيانه الجغرافي حصرياً، وحر مستقل في إرادته وفي تصرفه مع المجتمع الدولي.

تمّ تأكد هذا المبدأ وهذه الحقيقة، في المادة الأولى من الدستور:

«لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة»

ويعود حق ممارسة السيادة حصراً، إلى المؤسسات الدستورية عملاً بما نصت الفقرة (د) من مقدمة الدستور:

«الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها
عبر المؤسسات الدستورية».

ومن هذا الواقع الدستوري، فإن قيام أي جماعة، أياً كان المبرر الذي تدعيه، بممارسة ما يعود للدولة من حق، يكون خارج أحكام الدستور ويشكل تعدياً واضحاً وسافراً على حق الدولة الحصري والدستوري في هذه الممارسة.

فضلاً عن أحكام الدستور، فإن قيام أي جماعة في الاعتداء على سيادة دولة أخرى، ودون قيام الدولة بمنع هذا التعدي، يؤدي حتماً إلى قيام حق للدولة الأخرى و/أو المجتمع الآخر باستباحة السيادة اللبنانية.

يضاف إلى ما تقدم أن سيادة الدولة في الحقل الداخلي تلزم كل جماعة وفرد بالانصياع إلى أحكام القانون اللبناني، وبالتالي فإن كل عمل لا يأتلف وأحكام القوانين اللبنانية يكون بمثابة خروج على هذه القوانين.

ومن هذا المنطلق ليس من حق أي مجموعة من اللبنانيين التفرّد بتصرفات، خارج إطار الدولة، يكون من جرائها تعريض سلامة الوطن والمواطنين للخطر من قبل الغير، ويعرّض مصالح البلاد والشعب للضرر.

وفي كل ما تقدم تكون مسؤولية منع أي تعد على سيادة دول أو مجتمعات أخرى، على عاتق رئيس الدولة وفقاً لأحكام المادة (٤٩) من الدستور:

«رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن.
«يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال
«لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور».

إن رئيس الجمهورية، هو المؤتمن الأول على استقلال لبنان وسلامة أراضيه ووحدته وحفظ سيادته وفقاً لأحكام المجلس الدستوري.

النادي الثقافي العربي
ARAB CULTURAL CLUB
مسيرة من العطاء المستمر...

١٩٤٤ - ٢٠٢١
شارع عبد العزيز ـ بناية يارد ـ ص. ب.: ٥٥٠٦/ ١١٣ بيروت ـ لبنان
هاتف: ٣٤٥٩٤٨/ ٠٢ ـ ٣٤٥٣٣٠/ ٠١ ـ فاكس: ٣٥١٨٤٧/ ٠١
info@arabculturalclub.com - www.arabculturalclub.com

تمهيدًا لاجتماع الفاتيكان

ما يُهدد المسيحيين ولبنان: انتهاكات الدستور!

أنطوان مسرّه *

من السهل في لبنان، من قبل سياسيين أكثر براعة في المخادعة الشعبوية من ممارسة الشأن العام، ومن قبل مُثقفين في انفصام عن الحياة، الهروب من السبب الحقيقي للانهيار في لبنان. لكن أصبحت اليوم كل وسائل التهرب والمخادعة مستهلكة: الوضع الإقليمي، الصيغة اللبنانية، إسلام أيديولوجي لا علاقة له بالدين، طائفية، ثغرات في الدستور، الصلاحيات، وثيقة الوفاق الوطني الطائف، الطبقة السياسية، الفساد...! هذه السجالات هي، بخاصة منذ ٢٠١٦، وسائل تهرب من المسؤولية تحت ستار شعبوي في حماية مسيحيين وتجاه إسلام وطني أو إقليمي! السبب الجوهري لكل مأساة لبنان، بخاصة منذ ٢٠١٦: الانتهاكات المتراكمة للدستور المغطاة بسجالات ثانوية ورديفة.

١. **انتهاك السيادة**: يعود مصدر الانهيار إلى ١٩٦٩ مع اتفاقية القاهرة التي انتجت الحروب المتعددة الجنسيات في لبنان في السنوات ١٩٧٥ـ١٩٩٠، وتأثيراتها اللاحقة على سيادة لبنان. والمصدر، بعدئذٍ، هو تحالف مار ميخائيل في ٦/ ٢/ ٢٠٠٦، بين حزب ومقاومة أصبحت بعدئذ جيشًا ـ حزبًا مرتبطًا بسلاحه ودبلوماسيته بمحور إقليمي غير عربي نقيضًا للسيادة الوطنية ولمقدمة الدستور اللبناني: «لبنان عربي الهوية والانتماء».

٢. **المخادعة في الاستعمال الأداتي للدستور**: حيث إن كل سلطة محتلة عاجزة عن توطيد سيطرتها على لبنان بالقوة الصرف على شعب متمسك غريزيًا بالحريات،

* عضو المجلس الدستوري سابقًا، ٢٠٠٩ـ٢٠١٩.
رئيس كرسي اليونسكو لدراسة الأديان المقارنة والوساطة والحوار، جامعة القديس يوسف.

تم ويتم أداتيًا استغلال الدستور اللبناني وتعديلاته سنة ١٩٩٠ في سبيل توطيد هيمنة فئوية. تشمل المخادعة جانبين: ١) التمادي في تطييف النظام وقاعدة التمييز الإيجابي إلى أقصى الحدود خلف ستار المادة ٩٥، في حين أن هذه المادة بالذات تحظّر حصر أي وظيفة لطائفة وتشترط أيضًا التخصص والكفاءة، ٢) تحوير المادة ٦٥ التي تشترط أكثرية موصوفة majorité qualifiée في ١٤ قضية محددة تجنبًا لطغيان أقلية وطغيان أكثرية abus de majorité/abus de minorité. هدف الخرق ؟ إرساء طغيان أقلية minority control وجعل النظام اللبناني غير قابل للحكم إلا من خلال تدخّل الباب العالي أي سلطة الوصاية أو الاحتلال المباشر أو بالوكالة! لكل التقدميين وكل حاملي لواء الإصلاح، يتضمن الدستور اللبناني، في متنه بالذات، مسار التغيير وضمن المادة ٩٥ بالذات!

٣.«**رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة**»: كل السجالات ومماحكات قانونيين ـ ولا أقول حقوقيين ـ ونرجسيين sociopathes حول «الصلاحيات» هي مخادعة وطمس لجوهر المادة ٤٩ التي تنص بقوة: «رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة...». تُعبّر كل المماحكات عن خرق لمجمل الجذور التاريخية لهذه المادة التي هي ثمرة عبقرية دستورية لبنانية وحكمة راقية في سبيل الحوكمة الرشيدة لنظام برلماني تعددي.

إن الوساطة الألمانية ـ الأوروبية ـ الفاتيكانية، بمبادرة من حاكم بافاريا Franz Josef Strauss (٩/٢٤ إلى ٣/١٠/١٩٨٦)، بعد الاتفاق الثلاثي في دمشق في ٢٨/١٢/١٩٨٥، تبيّن مكانة ودور رئيس الدولة، الماروني، كضامن للسيادة ودولة الحق. إنها خبرة الرئيس فؤاد شهاب بالذات الذي كان في كل مناسبة يُبرز **الكتاب** (الدستور) سائلاً: «ماذا يقول الكتاب؟». ثم تاليًا تكريس دور رئيس الدولة (الماروني) مؤسسيًا في الدستور اللبناني ومن خلال وثيقة الوفاق الوطني ـ الطائف!

لا حوكمة ممكنة للبنان مستقبليًا في ميزان مُتعدد من ١٨ طائفة، ولا ضمانة، لا لمسيحيين ولا لكل اللبنانيين ولا للبنان الرسالة، بدون مراجعة جذرية لمخيلة مارونية مُجمّدة في جزء من جبل لبنان الماضي ولم تجري مثاقفتها acculturation «لدولة لبنان الكبير» في أول أيلول ١٩٢٠. لا نقول الموارنة، ولا المسيحيين، ولا إطلاقًا البطريركية

في بكركي! إن المزايدات والفتنة المتنقلة لحماية «حقوق مسيحيين» وإثارة غرائز وأحقاد مكبوتة والسجالات لطمس خرق السيادة الوطنية وعدم ممارسة المسؤولية كلها وسائل تُهدد كل لبنان وكل مكوّناته وكيانه وهويته.

في زمن حيث لم تعد شبكة التحليل الطائفي الماضية تنطبق على الواقع لأن لبنانيين مسلمين هم، سياسيًا، أكثر مارونية من موارنة! وحيث لبنانيون مسيحيون هم عرضة للمخادعة أو ما زالوا مخدوعين، يعقدون تحالفًا خارج الدولة اللبنانية، فالدستور اللبناني، المعلّق أو المخترق، يُشكّل المرجعية والبوصلة والضمانة. تغرق السفينة في مهب الريح العتيدة في حال ترك قبطانها المِقود، القبطان أي «رئيس الدولة»، اللبناني والماروني بالذات، الضامن لاستمرارية الدولة وسيادتها.

٤. **الإرشاد الرسولي**: هذه الوثيقة التأسيسية، التي أعلنها البابا يوحنا بولس الثاني على إثر السينودس من أجل لبنان سنة ١٩٩٥، هي مرجعية وطنية وأخلاقية للبنان الرسالة. يتوجب الإقرار بأنه تم تفسير الإرشاد الرسولي وتعميمه، ولكن بدون برمجة إجرائية تطبيقية ومؤسساتية من خلال أعمال تطبيقية ومتابعتها على المستوى الوطني العام. الحاجة إلى وضع مخطط إجرائي opérationnel يترجم المبادئ والتوجهات إلى أعمال تطبيقية وكخريطة طريق لاستعادة لبنان والنهوض.

صدر عن

النادي الثقافي العربي
ARAB CULTURAL CLUB

بيروت - لبنان

لطلب نسخة الاتصال على:

+961 1 345 948 - +961 1 354 330
info@arabculturalclub.com

النادي الثقافي العربي

شارع عبد العزيز ـ بناية يارد ـ ص. ب.: ٥٥٠٦/ ١١٣ بيروت ـ لبنان
هاتف: ٣٤٥٩٤٨/ ٠٢ ـ ٣٤٥٣٣٠/ ٠١ ـ فاكس: ٣٥١٨٤٧/ ٠١
info@arabculturalclub.com - www.arabculturalclub.com

افتتاحية

اتفاق الطائف بين الافتراء والافتئات

د.حارث سليمان

في لحظة تأزم سياسي متعلقة بصراع أحزاب الطوائف على السلطة اللبنانية وخياراتها، شاءت الصدفة أن أكون في مكتب مدير اذاعة الكتائب " صوت لبنان" أحتسي القهوة معه، وتتبادل الحديث

السياسي قبل اجراء مقابلة اذاعية معي، تذاع على الهواء، سألني عن النخب الشريعة المدنية واليسارية، التي تعامل معها خلال تاريخ طويل، أخبرته أن أحد الكتاب المخضرمين من شيعة...

قراءة المزيد

العدد رقم 1

الأكثر قراءة

1. أنطوان خير: القانون يلزم رئيس الجمهورية إصدار التشكيلات القضائية
2. مقابلة مع رجل الطائف واستعادة المعايير الدستورية
3. قانون الانتخابات النيابي
4. دفاعا عن حدود الدولة اللبنانية
5. سيادتنا القانون والدستور.. طريقان لمواجهة الانهيار

اخترنا لكم

أخبار المرصد مقاربة مع معايير الدستور والقانون

أخبار مرصد الطائف

- مرصد الطائف : بطاقة تعريف
- عيون المرصد: سياسات عابرة ومعايير دستورية آمرة
- خلفا للنص والعرف

www.marsadtaif.com

http://www.marsadtaif.com/node/158

* في الموقع الإلكتروني أرشيف يتصل باتفاق الطائف من دراسات ومقالات متاح للعموم